نواسِخ الابتِدَاء

كَانَ وأخَواتهَا

(ص) : نواسخ الابتداء :

الأول : كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظلّ ، وبات ، وصار وليس مطلقاً ، ودام بعد « ما » الظرفيّة ، وزال ماضي يزال ، وانفكّ ، وبَرِح ، وفتِيءَ ، وَفتَأ ، وأفْتأ . قيل [1] : وونَى ، ورام بمعناها بعد نفي وَشِبْهِه . وقد يُفْصَلُ ويقدّر . ويرفع المبتدأ خلافاً للكوفية ، ويسمّى اسمها ، وفاعلاً . وقيل : ارتفع لشبهه [2] . وينصب [3] الخبر ، ويسمّى : خبرها ومفعولها [4] . والكوفيّة حالاً . والفراء شَبَهُه . ويرفعان بعدها بإضمار الشّأن .

وثالثها : إلغاء . ولا تدخل على ما لزم صدراً . أو حذفاً . أو ابتدائية . أو عدم تصرّف . أو خبره جملة طلبيّة ، ولا دام ، والمنفي بـ«ما» وليس ، على ما خبره [5] مفرد طلبيّ على الأصح . ولا صار . ونحوها : دام ، وتلوها على ذي ماض . وشرط الكوفيّة في الباقي : قد . وابن مالك في ليس على قِلّة : الشأن .

وألحق قوم بصار : آض ، وعاد ، وآل ، ورجع وحار [6] ، واستحال ، وتحوّل ، وارتد ، وما جاءت حاجتك ، وقعدت كأنها حَرْبة .

---

(١) كلمة : « قيل » سقطت من ب تحريف .

(٢) كلمة : « لشبهه » سقطت من ب . تحريف .
وعبارة : « وقيل : ارتفع لشبهه » سقطت من ط ، تحريف . والصواب من أ .

(٣) ط : « أو ينصب » بأو العاطفة ، تحريف .

(٤) ب ، ط : « ومفعولاً » .

(٥) ط : « وليس على خبره » بإسقاط : « ما » .

(٦) أ : « وحاد » بالدّال . ط : « وحال » باللام . كلاهما تحريف . صوابه في ب . وانظر الشرح .

وقَومٌ : غدا ، وراح . والفراء : أسحر [١١١] [١] وأفجر ، وأظهر .

وقوم : كل فعل ذي نصب مع رفع لا بُدّ منه .

والكوفية : هذا وهذه مراداً [٢] بهما التقريب[٣] مرفوعاً بعدها ما لا ثانيَ له ، وسمّوهما : تقريباً ، والرّفع اسم التقريب .

(ش) : أي هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنسخ حكم الابتداء . وهي أربعة أنواع : كان وأخواتها . وكاد وأخواتها . وإنّ وأخواتها . وظننت وأخواتها . وما ألحق بذلك .

فأما كان فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ . ويسمّى اسمها . ربّما يسمّى[٤] فاعلاً مجازاً لشبهه به . وقع ذلك في عبارة المبرّد . وعبّر سيبويه باسم الفاعل .

ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئاً ، وأنه باق على رفعه .

واستدل الأول باتصال الضمائر بها ، وهي لا تتصل إلا بالعامل .

وينصب الخبر باتّفاق الفريقين ، ويسمّى خبرها . وربما يُسمّى مفعولاً مجازاً لشبهه[٥] به . عبّر بذلك المبرد . وعبّر سيبويه باسم المفعول .

وكان قياس هذه الأفعال ألاّ تعمل شيئاً[٦] ،لأنها ليست بأفعال صحيحة ، إذ دخلت للدّلالة على تغيّر[٧] الخبر بالزّمان الذي يثبت فيه[٨] .

وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو

---

(١) ط «آأسحر» ، تحريف.

(٢) ط : « مراد » بالرفع ، تحريف .

(٣) ط : «التعريف» مكان: «التقريب» ، تحريف.

(٤) أ فقط : « سمى » .

(٥) ب فقط : « لشبه به » .

(٦) كلمة : « شيئاً » سقطت من أ ، ب .

(٧) أ : « معيّن » مكان : « تغير » ، تحريف .

(٨) أ ، ب : « بنيت له » .

ضرب [١] ، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه ، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول . هذا مذهب سيبويه .

وذهب الفراء : إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل ، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال ، فـ «كان» زيد ضاحكاً مشبّه عنده : بـ «جاء» زيد ضاحكاً .

وذهب الكوفيون : إلى أنه انتصب على الحال .

وَرُدّ بوروده مضمراً ومعرفة وجامداً ، وأنه لا يستغني عنه ، وليس ذلك شأن الحال . واعترض بوقوعه جملة ، وظرفاً ، ولا يقع المفعول كذلك .

وأجيب بالمنع . بل تقع الجملة موقع المفعول نحو : قال زيد: عمروفاضل . والمجرور نحو : مررت بزيد . والظّرف إذا توسّع فيه .

وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان . وأنكره الفراء . ورُدّ بالسّماع قال :

٣٤٧ – إذا مُتّ كان الناس صِنْفانِ شامتٌ
وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ [٢]

وقال :

٣٤٨ – • وَليْس منها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ [٣] •

ثم اختلفوا في توجيه ذلك .

فالجمهور على أنّ في: (كان) ضمير الشأن اسمها. والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر . ونقل عن الكسائي : أنّ كان ملغاة ، ولا [٤] عمل لها ،

---

(١) « نحو ضرب » راجع إلى تشبيه كان بالأفعال الصحيحة . وسلامة العبارة أن يقول : « وإنما عملت في اسمين تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة نحو : « ضرب » .

(٢) للعُجَيْر السّلوليّ .
من شواهد سيبويه ١ : ٣٦ .

(٣) لهشام بن عقبة أخي ذي الرُّمّة . وصدره :
• هي الشِّفاءُ لِدَائي لو ظَفِرْتُ بها •
من شواهد سيبويه ١ : ٣٦ .

(٤) أ فقط : « فلا » بالفاء .

ووافقه ابن الطّراوة . والمتفق على عدّه [١] من هذه الأفعال ثلاثة عشر . ثمانية لا شرط لها . وهي : كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس . وواحدٌ : شرطُه أن يقع صلة لِـ«ما» الظرفية . وهي المصدرية لمراد بها وبصلتها : التوقيت ، وهو دام نحو : « وأوْصَاني بالصّلاَة والزّكَاة ما دُمْتُ حيّاً [٢] » ، أيّ مدة دوامي حيّاً .

وأربعةٌ : شرطها : تقدّم نفي ، أو شبهه وهو : النهي والدّعاء . وهي : زال ماضي يزال ، وانفكّ ، وبرح ، وفتىء . والأربعة بمعنى واحد باتّفاق النحويين . وسواء كان النفي بحرف ، أو فعل ، أو اسم كقوله :

٣٤٩ – لَنْ تزَالوا كذلكُمْ ثم لا زِلْـ ـتُ لكم خالِداً خُلُـود الجِبَالِ [٣]

وقوله :

٣٥٠ – ليس ينفكُّ ذا غِنىً واعتـزازٍ كُلُّ ذِي عِفّةٍ مُقِلٍ قَنُوعِ [٤]

وقوله :

٣٥١ – غيرُ مُنْفَكٍّ أسِيـرَ هـوًى كلُّ وانٍ ليس يَعْتَبِـرُ [٥]

ومثال النهي :

٣٥٢ – صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ ـتِ فَنِسْيانُهُ ضَلاَلٌ مُبِينُ [٦]

ومثال الدعاء :

---

(١) ب : « عدته » . ط : « عدّة » بالتاء ، تحريف .
(٢) مريم ٣١ .
(٣) للأعشى . ديوانه ١٧٠ .
وانظر : شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٨٤ .
(٤) قائله مجهول ..
من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٧ .
وفي العيني : وضبط الشيخ أبو حيان : مقلٌ قنوعُ برفع قنوع على الابتداء ، ومُقَلٌ خبره مقدّماً .
(٥) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨١ .
(٦) قائله مجهول .
من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٨ .

٣٥٣ – * ولا زال مُنْهلاً بجَرْعَائِكِ القَطْرُ [١] *

وسواء كان النفي ملفوظاً به كما مثّل ، أم مقدّراً كقوله : « تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ [٢] » ، أي : لا تفتأ . وقول الشاعر :

٣٥٤ – تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حتّى تُكونَهُ [٣]

أي لا تَنْفَكُّ . وقوله :

٣٥٥ – * لَعَمْرُ أبِي دَهْماءَ زَالَتْ عَزِيزَةً [٤] *

أي لا زالت . وقوله :

٣٥٦ – وأبْرَحُ ما أدام اللهُ قَوْمِي بحمد الله مُنْتَطِقاً مُجِيدا [٥]

أي لا أبرح . وسواء كان متّصلاً بالفعل أم مفصولاً بينه وبينه كقوله :

٣٥٧ – ولا أراها تَزال ظَالِمَةً تحْدِثُ لي قَرْحَةً ، وَتَنْكَؤُها [١١٢] [٦]

---

(١) لذي الرّمّة : ديوانه ٢٩٠ . وصدره :

* ألا يا اسْلَمِي يا دارَمِيَّ على البِلَى *

من شواهد : الحجة لابن خالويه ٢٤٦ . وشروح سقط الزند ، القسم الرابع ص ١٥٢٨ . وابن عقيل ١ : ١١١ ، والأشموني والصبان ١ : ٢٢٨ .

(٢) يوسف ٨٥ .

(٣) لخليفة بن براز كما في الخزانة ٤ : ٤٨ . وفي الدرر ١ : ٨١ . لخليفة بن نزار بالنون ، تحريف. والبيت من شواهد إيضاح الوقف والابتداء ١ : ٣١٧ ، وقد ذكر محققه أنه لم يعرف قائله . وهو أيضاً من شواهد الإنصاف ٢ : ٨٢٤ ، وشرح المفصّل ٧ : ١١٠ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

* عليّ وإن قد قَلّ منها نُصَيْبِيا *

انظر : الدرر ١ : ٨١ .

(٥) قائل: لخداش بن زهير.

من شواهد ابن عقيل ١ : ١١١ ، والأشموني ١ : ٢٢٨ .

(٦) لإبراهيم بن هرمة .

من شواهد : إيضاح الوقف والابتداء ٢ : ٦٥٦ . والمغني ٢ : ٥٣ . وفي ب : « فرجة » بالجيم ، تحريف .

واحتـرز بماضـي يزال[١] من زال التي مضارعها: يزول. وهو فعل تام لازم بمعنى تحوّل. والتي مضارعها يَزِيلُ، وهو فعل متعدّ بمعنى: ماز[٢].

والمشهور في فتئ كسر العين. وفيها لغة بالفتح. وثالثة: أفتأ[٣]. قـال في المحكم[٤]: ما فَتِئْتُ أفعل، ومَا فَتَأْتُ[٥] أفْتَأُ فَتْأً، وفُتُوءاً[٦]، وما أفْتَأْتُ. الأخيرة: تميميّة[٧]. وذكر الثلاثة أيضاً أبو زيد، وذكر الصَّغانيّ: فَتُوَ يَفْتُوَ على وزن ظَرُفَ، لغة في: فَتِيءَ[٨].

ثم إن ما زال وأخواتها تدلّ على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب[٩] ما قبلها. فإن كان قبلها متصلة الزمان دامت له[١٠] كذلك، نحو: ما زال زيد عالماً. وإن كان[١١] قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو: ما زال يعطي الدراهم

قال ابن مالك: وكذا العمل في[١٢]: «ونى»، و «رام» بمعناها[١٣]. قال: وهما غريبتان. ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلاّ من عُنِي باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالهما قوله:

٣٥٨ – لا يَنْفِي الخِبُّ شِيمَةَ الحَبِّ ما دَا
مَ فلا يَحْسِبَنَّهُ ذَا ارْعِـــوَاءِ[١٤]

---

(١) ط فقط: «زال» تحريف. وفي ط: «وقوله واحترز» بزيادة: «وقوله» تحريف.
(٢) كلمة: «ماز» سقطت من أ، ومكانها بياض مشار إليه بـ «ظ».
(٣) ط فقط رسمت: «أفتى» بالياء.
(٤) ب: «المحلم» باللام، تحريف.
(٥) أ فقط: «وما فتيت».
(٦) كلمة: «فتوءاً» سقطت من ب. وفي ط: «فتوا» بدون همز.
(٧) في اللسان (فتأ): وما فتِئتُ، وما فَتَأْتُ لغتان بالكسر والنصب فَتْأً، فَتْأً وفُتُوءاً. وما أفْتَأْت. والأخيرة تميميّة.
(٨) أ، ب: رسمت: «فتأ».
(٩) أ: «على خبر»، تحريف.
(١٠) لفظ «له» سقط من ط.
(١١) لفظ «كان» سقط من أ، ب.
(١٢) العبارة في أ: «وكذلك في العمل». وفي ب: «وكذاك في العمل».
(١٣) ط فقط: «معناها» بإسقاط حرف الجرّ، تحريف.
(١٤) قائله مجهول. وانظر الدرر ١: ٨٢.
وفي النسخ الثلاث: «الحب» بالحاء المهملة، تحريف.
وفي الدرر: الحب الأولى بكسر الحاء: الخداع، والثانية، بفتحها صفة لمن قام به.

وقوله :

٣٥٩ – إذا رُمْتَ مِمّن لا يَريمُ مُتَيَّماً
سُلُوّاً فقد أبْعَدْتَ في رَوْمِكَ المَرمَى [١]

قال : واحترزت بقولي : بمعنى : زال من : ونَى بمعنى : فتر ، ورام بمعنى : حاول ، أو تحوّل . انتهى [٢] .

وقال أبو حيان : ذكر أصحابنا أن: «ونى» زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب ، لأن معناها معنى ما زال نحو : ما ونى زيد قائماً .

وردّ بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها [٣] لها في العمل ، ألا ترى أن : ظل زيد قائماً ، معناه : أقام زيد قائماً النهار. ولم يجعل العرب لـ«أقام» اسماً، ولا خبراً، كما فعلت ذلك بـ«ظلّ» . قالوا : والتزام التنكير [٤] في المنصوب بها دليل على أنه حال .

وأما البيتان ، فالمنصوب في الأول على إسقاط الخافض . أي لا يني عن شيمة الحِبّ [٥]. والثاني : يحتمل الحال لتنكيره.

وألحق قوم منهم ابن مالك بصار: ما كان بمعناها. وذلك عشرة أفعال: آض: كقوله:

٣٦٠ – رَبَّيْتُهُ حتى إذا تَمَعْدَدا وآض نَهْداً كالحِصَان أجْرَدا [٦]

وعاد: كقوله :

٣٦١ – * فللّهِ مُغْوٍ عاد بالرُّشْدِ آمرا [٧] *

---

(١) قائله مجهول. وانظر الدرر ١ : ٨٢. وفي أ: «سلو» بالرفع ، تحريف. وفي ط : «مرومك» تحريف أيضاً.
(٢) كلمة : «انتهى» سقطت من أ . (٣) في أ : «مساوتها» ، تحريف .
(٤) في ب : «التذكير» مكان : «التنكير» ، تحريف . (٥) ط : «الحب» بالحاء . تحريف .
(٦) للعجاج ، وتكملة الرجز :
* كان جَزَائِري بالْعَصَا أنْ أُجْلَدا *
من شواهد الشافية ٤ : ٢٨٥ ، والخزانة ٣ : ٥٦٢ .
وفي أ : «كاعصا أحودا» ، تحريف ظاهر .
(٧) لسواد بن قارب الصحابيّ . وصدره :
* وكان مُضِلّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ *
من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٩ .
وفي ط : «فلله مغن» بالنون ، تحريف وفي ب : «أمر» ، تحريف .

وآل بالمد : كقوله :

٣٦٢ – ثم آلت لا تكلمنا كل حيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبَا [١]

ورجع : كقوله :

٣٦٣ – • ويَرْجِعْن بالأكْبَاد مُنْكَسِرات [٢] •

وفي الحديث : « لا تَرْجِعوا بَعْدِي كُفّاراً [٣] »

وحار بالمهملة : كقوله :

٣٦٤ – وما المرء إلا كالشّهاب وضَوْئِه يَحُورُ رماداً بعدَ إذْ هوساطِعُ [٤]

واستحال : كقوله :

٣٦٥ – إن العداوةَ تستحيل مودّةً بتدارُكِ الهَفَواتِ بالحَسَنَاتِ [٥]

وفي الحديث : « فاسْتحالَتْ غَرْباً [٦] » . وتحول : كقوله :

---

(١) قائله مجهول .

وفي اللسان : « عقب » أنشد ابن الأعرابي :

وعَرُوبٍ غير فاحشةٍ قد مَلَلتُ وُدَّهَا حقبا
ثم آلت لا تُكلِّمنا كل حيٍّ مُعْقَبٌ عُقَبا .

قال في اللسان :

ومعنى قوله : « مُعْقَب عُقَبَا » أي يصير إلى غير حالته التي كان عليها ، وعُقْبَةُ الطائر : مسافة ما بين ارتفاعه وانحطاطه . وفي أ : « أن لا تكلمنا » بزيادة « أن » ، تحريف .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

• تُعِدُّ لكم جَزْر الجَزُورِ رماحُنا •

وانظر الدرر ١ : ٨٣ .

(٣) رواه أبو بَكْرَة رضي الله عنه . وانظر : « فتح الباري بشرح البخاري » ٤ : ٣٢٤ .

(٤) للبيد بن ربيعة الصّحابي . ديوانه ١٦٩ . من شواهد الأشموني ١ : ٢٢٩ .

(٥) قائله مجهول . انظر الدّرر ١ : ٨٣ .

(٦) في حديث : « الرؤيا » : « فأخذ عمر الذّلو فاستحالت في يده غَرْباً » .

والغَرْب بسكون الراء : الدّلو العظيمة ، فإذا فتحت الراء فهو الماء السائل بين البئر والحوض » انظر ٣ : ٣٤٩ من كتاب : النهاية في غريب الحديث .

٣٦٦ – • فَيالَكِ من نُعْمَى تَحوَّلْنَ أَبْؤُسا [١] •

وارتدّ : كقوله تعالى : « فَارْتَدَّ بَصِيراً [٢] » .

والتاسع قولهم : « ما جاءت حَاجَتُكَ » . قيل : وأول مَنْ قالها الخوارجُ لابن عبّاس حين أرسله عليٌّ إليهم . ويروى برفع « حاجتُك » على أن (ما) خبر « جاءت » قدّم ، لأنه اسم استفهام . والتقدير : أيّة حاجة صارت حاجتك . وبنصبه على أنه الخبر ، والاسم ضمير « ما » . والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك . و « ما » مبتدأ ، والجملة بعدها خبر [٣] .

والعاشر : قَعَدَتْ كأنها حَرْبة [٤] من قولهم : «شَحَذ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَت كأنها حَرْبةٌ » ، أي صارت كأنها حربة . فـ«كأنها حربة» خبر «قعدت».

فالمُلْحِقُون [٥] طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشَّبه بينهما وبين صار . وجعلوا من ذلك : « جاء البرُّ قَفِيزَيْن وصَاعَيْن » ، « وقَعَد لا يسأل حاجةً إلا قَضَاها » ، أي : صار . وجعل منه الزمخشري قوله تعالى : « فَتَقْعُدَ مَذْمُوماً [٦] » .

وغيرهم : قَصَروهُما [٧] على ذينك [٨] المثالين . وقالوا في الثّمانية الأُوَل : إن المنصوب فيها حال ، وإن آلت بمعنى : حلفت . « ولا تُكَلِّمُنا [٩] » جواب القسم . ووافق عليه ابن مالك في آل ، وقعد .

وألحق قوم منهم الزمخشري ، وأبو البقاء ، والجُزُوليّ ، وابن عصفور، بأفعال هذا الباب : غدا ، وراح بمعنى : صار ، أو بمعنى : وقع فعله في وقت الغدوّ والروّاح . وجعل من ذلك حديث : « اغْدُ عَالِماً » ، وحديث : «تَغْدو خِمَاصاً ، وتَرُوح

---

(١) لامرىء القيس : ديوانه : ١٠٧ ، وصدره :

• وَبُدِّلْتُ قُرْحاً دَامِياً بعد صِحَّةٍ •

من شواهد المغني ١ : ٢٢٣ ، والأشموني ١ : ٢٢٩ .

(٢) يوسف ٩٦ . (٣) كلمة : « خبر » سقطت من أ .

(٤) جملة : « قعدت كأنها حربة » سقطت من ط .

(٥) ط : « فالملحوقون » ، تحريف . (٦) الإسراء ٢٢ .

(٧) أ ، ب : « قصروها » بدون تثنية . (٨) كلمة : « ذينك » سقطت من أ .

(٩) ط : ولا يكلمنا » بالياء

بِطَانَاً[١] » . وتقول[٢] : غدا زيد ضاحكاً ، وراح عبدالله منطلقاً ، أي صار في حال ضحك وانطلاق . ومنع ذلك[٣] الجمهور . منهم ابن مالك . وقالوا[٤] : المنصوب بعدهما حال ، إذ لا يوجد إلاّ نكرة .

وألحق الفرّاء بها : أسحر ، وأفجر [١١٣] وأظهر . ذكرها في كتاب (الحدود) .

قال أبوحيّان : ولم يذكر لها[٥] شاهداً على ذلك ، وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فِعْلاً .

وذهب الكوفيون : إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجِهما[٦] إلى اسم مرفوع ، وخبر منصوب ، نحو : « كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادِماً » ؟ ، و« كيف أخاف البردَ[٧] وهذه الشّمسُ طالعةً » .

وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود ، نحو : « هذا ابن صياد أشقى الناس » فيعربون « هذا » تقريباً[٨] ، والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب ، لأن المعنى ، إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم ، وعن الشمس[٩] بالطلوع ، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع ، ألا ترى أنك لم تشر إليهما ، وهما حاضران . وأيضا فالخليفة والشمس[١٠] معلومان ، فلا يحتاج إلى تبْيينِهما بالإشارة إليهما . وتبيّن أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه[١١] بالمنصوب ، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى ، كما لو أسقطت « كان » من : كان زيدٌ قائِماً .

وقال بعض النحويين : يدخل في هذا الباب كلّ فعْلٍ له منصوب بعد مرفوع لا بُدّ منه نحو ، قام زيد كريماً ، وذهب زيد متحدّثاً . فإن جعلته تامّاً نصبت على الحال .

---

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث لابن الجزري ٢ : ٨٠ .
(٢) ط : « ويقول » . (٣) كلمة : « ذلك » سقطت من أ . (٤) أ ، ط : « وقال » . تحريف .
(٥) كلمة : « لها » سقطت من ط . وفي ب : « ولم يذكرها » .
(٦) ب : « في احتياجها » ، تحريف . (٧) أ : « وكيف أخاك » ، تحريف .
(٨) أي يراد بها : التقريب . (٩) أ : « وعن التمر » ، تحريف .
(١٠) أ : « والتمر » ، تحريف . (١١) أ فقط : « مخبر » بالميم .

فإذا [١] عرف ذلك فشرط المبتدأ [٢] الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب ألاّ يكون مما لزم [٣] الصدر كأسماء الشرط ، والاستفهام ، وكم الخبريّة ، والمقرون بلام الابتداء ، ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ، ولا مما لزم الابتدائية ، كقولهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً ، والكِلاب على البقر ، لجريانه كذلك مَثَلاً . وكذا ما بعد لولا الامتناعية ، وإذا الفجائيّة. ولا مما لزم عدم التصرّف كـ«أيمن» في القسم ، و«طوبى للمؤمن» ، و «ويلٌ للكافر» ، و«سلامٌ عليك» . ولا خبره جملة طلبيّة . وشذ قوله :

٣٦٧ — • وكُوني بالمكـــارم ذَكّريني [٤] •

وشرط ما تدخل [٥] عليه دام ، وليس ، والمنفيّ بـ«ما» من جميع أفعال هذا الباب — زيادة على ما سبق — ألا يكون خبره مفرداً [٦] طلبيّاً ، لأن له الصدر ، وهذه لا يتقدّم خبرها ، فلا يقال : لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين ما زال زيد ، ولا أين ما يكون زيد ، ولا أين ليس زيد .

ولم يشرط ذلك الكوفيون فسوّوا بينها وبين غيرها .

ولم يشرطْهُ [٧] الشّلَوْبين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ، ولا يشترط ذلك في المنفيّ [٨] بغير «ما» ، كـ«لَمْ» ، و «لا» ، و «لن» . ولا في غير المنفي إجماعاً .

وشرط ما تدخل عليه صار ، وما بمعناها . ودام ، وزال ، وأخواتها — زيادة على ما سبق — ألاّ يكون خبره فعلاً ماضياً ، فلا يقال : صار زيد عَلِم . وكذا البواقي ، لأنّها تفهم الدوام على الفعل ، واتّصاله بزمن الإخبار ، والماضي يفهم الانقطاع ، فتدافعا .

---

(١) أ فقط : «إذا» بدون فاء .
(٢) أما ب : «فشرط ذلك الذي» الخ .
(٣) أ فقط : «له» مكان : «لزم» .
(٤) قائله مجهول . وعجزه كما في الخزانة ٤ : ٥٧ :
• ودَلّي دَلّ ماجدةٍ صَناع •
(٥) ب فقط : «لما دخل» .
(٦) من قوله : «مفرداً طلبيّاً» إلى قوله : «ألا يكون خبرهُ فعلاً ماضياً» . سقط من أ .
(٧) ب فقط : «ولم يشرط» بإسقاط الضمير .
(٨) ب فقط : «النفي» .

وهذا متّفقٌ عليه .

واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض: فالصحيح جوازه مطلقاً . وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس . قال تعالى : « إن كان قَمِيصُه قُدَّ[1] » ، « إن كُنْتُ قُلْتُهُ[2] » ، « إنْ كُنْتُم آمنتم[3] » ، « أوَلَمْ تَكُونوا أقْسَمْتُم[4] » . وقال الشاعر :

٣٦٨ – • ثُمَّ أضْحوا لَعِب الدَّهْرُ بِهِمْ[5] •

وقال :

٣٦٩ – • وقد كانوا فأمْسى الحَيُّ ساروا[6] •

وحكى الكسائي : « أصبحت نظرت إلى ذات التنانير[7] » يعني : ناقته .

وشرط الكوفيون في ذلك : اقترانه بـ« قد » ظاهرة ، أو مقدّرة . وحجّتهم أنّ كان وأخواتها إنما دخلت على الجُمَل لتدلّ على الزمان . فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج اليها. ألا ترى أن المفهوم من : زيد قام ، ومن : كان زيد قائماً[8] شيء واحد. واشتراط « قد » ، لأنها تقرب الماضي من الحال .

وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم : « ليس خَلَقَ اللهُ أشْعَرَ منه » . قال أبو حيّان : وليس هذا التخصيص بصحيح ،

---

(١) يوسف ٢٦ . (٢) المائدة ١١٦ . (٣) الأنفال ٤١ وغيرها . (٤) إبراهيم ٤٤ .

(٥) نسبه في الدرر ١ : ٨٣ لعديّ بن زيد . وعجزه :

• وكذاك الدَّهْرُ حالاً بعد حالْ •

وليس في ديوانه المطبوع .

(٦) قائله مجهول . وصدره :

• فأمسى مُقْفِراً لا حيّ فيه •

انظر الدرر ١ : ٨٣ .

(٧) في النسخ الثلاث : « انثانير » بالثاء والنون .

وقد رأيت في شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٣٦٢ : أن « ذات الثّنانير » عقبة بحِذاء زبالة .

(٨) أ : « قام » مكان : « قائماً » ، تحريف .

فقد[١] حكى ابن عُصْفُور اتّفاق النحويين على الجواز من غير تقييد . فإن قيل : ليس لنفي الحال ، فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض. فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المُقَيّدة بزمان . وأما المُقَيّدة ، فتنفيها على حَسَبِ القَيْد .

• • •

(ص) : وتدلّ على الحدث خلافاً لقوم ، ولا تنصبه على الأصحّ . وقيل : لم يلفظ به ، وفي الظرف والحال خلاف مرتّب .

(ش) : اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدَث . فمنعه قوم : منهم المبرّد ، وابن السّرّاج ، والفارسيّ ، وابن جنّي ، وابن بَرْهان ، والجرجانيّ ، والشّلَوبين. والمشهور والمتصور أنها تدل عليه كالزمان ، كسائر الأفعال .

وذهب ابن خروف [١١٤] وابن عصفور : إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها . وقد تقرّر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع ، ولا تكون[٢] من الأصول .

وردّ هذا والأول بالسّماع قال :

٣٧٠ - • وكَوْنُكَ إيّاه عَلَيْكَ يَسِيرُ[٣] •

وحكى أبو زيد : مصدر فتيء . وحكى غيره : ظللت أفعل كَذا ظلولاً . وبت[٤] أفعل كذا بَيْتُوتةً . ومن كلام العرب : « كونك مُطِيعاً مع الفَقْرِ خيرٌ من كَوْنكِ عاصياً مع الغِنى » .

ويبنى[٥] الأمر ، واسم الفاعل منهما[٦] ولا يبنيان من الزمان. ويبنى على هذا الخلاف[٧] عملها[٨] في الظرف ، والجار والمجرور . فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز عملها فيه ، ولذا علّق بعضهم المجرور في قوله : « أَكَانَ لِلنّاسِ عَجَباً[٩] » بكان . ومن

---

(١) ط فقط : « بعد أن » مكان : « فقَدْ » .
(٢) ط فقط : « ولا يكون » .
(٣) قائله مجهول . وصدره :
• ببذْلٍ وحِلْمٍ ساد في قومه الفَتَى •
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٨٣ ، والأشموني ١ : ٢٣١ .
(٤) ط فقط : « فبتّ » بالفاء.
(٥) أ ، ب : « ومن بناء الأمر واسم الفاعل » .
(٦) ب ، ط : « منهما » ، تحريف.
(٧) كلمة : « الخلاف » سقطت من أ .
(٨) أ فقط : « عملهما » .
(٩) يونس ٢ .

قال : لا يدلّ [١] عليه منعه . وقد صرح الفارسيّ بأنها لا يتعلق بها حرف جرّ . ثم قال : وفي عملها في ظرف الزمان نظر . انتهى .

وحكى أبو حيّان الخلاف الذي في عملها في الظرف [٢] والمجرور في عملها في الحال . فمنْ منعه قال : لأنه لا استدعاء لها للحال، والعامل مُسْتَدْعٍ . ومَن جوّزه قال : الحال [٣] يعمل فيه هذا،وليس فِعْلاً فكان أوْلى . أما نَصْبُها المصدر ، فالأصحّ منعه على القول بإثباته لها ، لأنهم عوضوا [٤] عن النطق به الخبر .

وأجازه السيرافيّ وطائفة ، فيقال : كان زيد قائماً كوناً .

* * *

[تعدّد خبرها]

(ص) : وتعدد خبرها كما مرّ . وأوْلى بالمنع .

(ش) في تعدد خبر كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ . والمنع هنا أولى ، ولهذا قال به بعض من جوّزه هناك كابن درستويه ، وابن أبي الربيع . وَوَجْهُهُ أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدّى إلى واحد ، فلا يزاد على ذلك .

والمجوّزون قالوا : هو في الأصل خبر مبتدأ ، فإذا جاز تعدّدُه مع العامل الأضعف ، وهو الابتداء فمع الأقوى أوْلى .

* * *

(ص) : وترد الخمسة الأُوَل قيل[٥] وبات، كصار خلافاً لِلْكذَة في ظلّ .

(ش) : ترد كان ، وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، وظل بمعنى صار ، فلا يقع الماضي خبراً لها كما تقدم كقوله تعالى :

---

(١) أ فقط : « لا تدل » بالتاء .
(٢) ب فقط : « الظروف » .
(٣) كلمة : « الحال » سقطت من أ .
(٤) أ : « عرضوا » بالراء ، تحريف .
(٥) ط فقط : « قبل » بالباء .

« وبُسَّت الجبَالُ بَسّاً. فكانت هَبَاءً مُنْبَثّاً ، وكُنتم أزواجاً ثلاثة »[١] . «فأصْبَحْتُم بنعمته إخواناً[٢] » ، « ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً[٣] » . وقول الشاعر :

٣٧١ – ثم أَضْحَوْا كأنّهم ورقٌ جَفْـ ـفَ فالوَتْ به الصبَا والدَّبُورُ[٤]

وقوله :

٣٧٢ – * أَمْسَتْ خَلاءً[٥] *

وزعم لُكَنْدة[٦] الأصبهاني ، والمَهابادي[٧] شارح (اللمع) : أنّ ظَلّ لا تأتي بمعنى صار ، بل لا يستعمل إلا في فعل النّهار . وقال بعضهم : هومشتق من الظلّ ، فلا يستعمل إلاّ في الوقت الذي للشمس فيه ظِلٌّ ، وهو ما بين طُلُوعها وغُروبها .

وزعم الزمخشري : أنّ بات يأتي[٨] بمعنى : صار . قال ابن مالك: وليس بصحيح لعدم شاهدٍ على ذلك مع التّتَبُّع والاستقراء .

وجعل منه بعض المتأخرين : « فإنّ أحَدَكُم لا يَدْرِي أيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ[٩] » . وضعّف[١٠] بإمكان حمله على المعنى المُجْمَع عليه، وهو الدّلالة على ثبوت مضمون

---

(١) الواقعة ٥ ، ٦ ، ٧ . (٢) آل عمران ١٠٣ . (٣) النحل ٥٨ ، والزخرف ١٧ .

(٤) لعديّ بن زيد ديوانه ٩٠ . من شواهد الأشموني ١ : ٢٣٠ .

(٥) قطعة من بيت للنابغة الذّبياني . وهو :

أَمْسَتْ خَلاءً وأمسى أهْلُهـا احتملوا أخْنَى عليها الّذي أخْنَى على لُبَدِ

وفي ط : « أمسيت خلا » ، تحريف في الكلمتين .

(٦) هو الحسن بن عبدالله أبوعليّ الأصبهاني المعروف بلُكَنْدة أخذ عن الباهليّ ، صاحب الأصمعيّ . ومن تصانيفه : نقض علل النحو ، ومختصر في النحو .

وفي أ ، ط : « لكزة » بالزاي . تحريف صوابه من ب والبغية ١ : ٥٠٩ .

(٧) أ : « والهاباري » ، وب : « والهاباذي » ، ط : والبهاباذي . كله تحريف . صوابه : « والمهابادي » وهو : أحمد بن عبدالله الضرير . وقد ورد ذكره في كشف الظنون نهر ١٥٦٣ ضمن شرّاح « اللمع » .

(٨) كلمة : « يأتي » سقطت من ط .

(٩) انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء باب ٢٦ .

(١٠) أفقط : « وضعفه » ، تحريف .

الجملة [١] ليلاً . قال : ومن أحسن ما يحتجّ به له [٢] قوله :

٣٧٣ – أجِنّي كلّما ذُكِرَتْ كليبٌ أبيتُ كأنّني أُكْوَى بِجَمْرِ [٣]

لأن كلّما تدلّ على عموم الأوقات .

[تصرّفها]

(ص) : وكلها تتصرف إلا ليس . قيل : ودام ، ولتصاريفها ما لها كغيرها .

(ش) : جميع هذه الأفعال تتصرف ، فيأتي منها المضارع والأمر ، والمصدر والوصف [٤] ، إلا أنّ الأمر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفياً إلاّ ليس ، فَمُجْمَعٌ [٥] على عدم تصرّفها .

وأما دام فنصّ كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرّف ، وهو مذهب الفرّاء . وجزم به ابن مالك .

قال ابن الدّهّان : لا يستعمل في موضع دام : يدوم ، لأنه جرى كالمَثَل عندهم .

وقال ابن الخبّاز : لا تتصرف ما دام ، لأنها للتوقيت والتأبيد [٦] ، فتفيد المستقبل .
قال أبو حيّان : وما ذكر من عدم تصرّفها لم يذكره البصريّون .

ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي منها ، وكذا سائر الأفعال . ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : « قُلْ كونُوا حِجارةً أو حديداً أوْ خَلْقاً » [٧] . « ولم أكُ بَغِيّاً » [٨] . وقول الشاعر :

---

(١) أ : « مضمون جملة » بدون « أل » . (٢) لفظ : « له » سقط من أ ، ب .
(٣) قائله مجهول ، انظر : الدرر ١ : ٨٤ . وفي اللسان (جن) منسوب إلى الهُذَليّ .
وفي أ : « أحنّى » ، وفي ط : « أجن » ، كلاهما تحريف . صوابه في ب ، واللسان . وفي النسخ الثلاث : « أطوى » بالطاء .
(٤) أ فقط : « الوصف والمصدر » على التقديم والتأخير .
(٥) ب فقط « فجمع » تحريف . (٦) ط : « والتأييد » بياءين ، تحريف .
(٧) الإسراء ٥٠ ، ٥١ ، وقد سقطت من أ ، ب : كلمتا : « أو خلقاً » . (٨) مريم ٢٠ .

٣٧٤ – وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشاشة كائِناً
أخــاكَ إذا لم تُلْفِـــه لك مُنْجِدا [١]

وقوله :

٣٧٥ – قضى اللهُ يا أسماءُ أنْ لستُ زائـــلاً
أُحِبُّكِ حتى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ [٢] [١١٥]

• • •

[مسائل]

(ص) : ووزن كان [٣] : فَعَل . وقيل : فَعُل . « وليس » : فَعِل . والأكثر فيها : لَسْتُ [٤] . وحكي كسر اللاّم وضمها. ويبطل عملها مع إلاّ في تميم خلافاً لِمَلك النُّحاة، وأبي عَلِيّ. وفي نفيها و«ما». وثالثها : الأصحّ [٥] : الحال ما لم يقيّد مدخولَها بزمان فَبِحَسَبه . والأشهر في زال : يزَال فهي فَعِل. وحُكِي يَزِيل [٦] ، ففَعَل . [٧] والصحيح تلقّي القسم بها .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : الأصح أن وزن « كان » : فعَل بفتح العين . وقال الكسائي : فَعُل بالضم . ورُدّ بأنه لو كان كذلك لم يقولوا منه : كائن ، لأن الوصف من فَعُل: فعيل .

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد أوضح المسالك رقم ٨٤ ، وابن عقيل ١ : ١١٢ والأشموني ١ : ٢٣١ .

(٢) مطلع قصيدة للحسين بن مطير الأسدي .
وقد رواه : زهر الآداب ٢ : ٩٨٠ : « أن لست بارحاً » مكان : « أن لست زالاً » .
من شواهد أوضح المسالك رقم ٨٥ ، والأشموني ١ : ٢٣١ .

(٣) ب : « كال » باللام ، تحريف . (٤) ب : « ليست » ، تحريف .

(٥) في ط : « وما ثالثها . والأصحّ الحال». وفي ب : « وما ثالثها الأصحّ الحال » وقد اخترت عبارة أ لاتفاقها مع الشرح .

(٦) ط : « وحكي يزيد » بالدّال ، تحريف .

(٧) ط فقط : « فعل » بإسقاط فاء العطف ، وانظر الشرح .

وأمّا ليس فمذهب الجمهور: أن وزنها: فَعِل بالكسر، خفّف، ولزم التخفيف، لثقل الكسرة على الياء. واستدلّ لذلك، بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى «لاسَ» بالقلب كباع، أو بالضم لقيل فيها: «لُسْتُ» بضم اللام. ولا يقال: إلا لَسْتُ بفتحها.

قال أبو حيّان: على أنه قد [١] سمع فيها: لُسْتُ بالضم، فدلّ على أنها بُنِيَتْ [٢] مرّةً على فَعِل، ومرّة على فَعُل. وحكى الفراء: أن بعضهم: قال: لِستُ [٣] بكسر اللام.

وأمّا زال فالأشهر في مضارعها يزال، فوزنها فَعِل بالكسر. وحكى الكسائي فيه أيضاً: يَزِيل على وزن يبيع. وعلى هذا فوزنها: فعَل بالفتح.

قال أبو حيّان: وحكى ثعلب عن الفراء: «لا أزيل أقول كذلك»، فيكون زال الناقصة مما جاءت على: فعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل، كَنَقَم يَنْقِمُ، ونَقِمَ يَنْقَمُ [٤].

الثانية: ذهب قوم إلى أن «ليسَ» و«ما» مخصوصان بنفي الحال. وبنوا على ذلك أنهما يعيّنان المضارع له.

وذهب آخرون [٥] إلى أنهما ينفيان الحال والماضي، والمستقبل.

والصحيح توسُّطٌ. ذكره الشَّلَوبِيْن يَجْمَعُ بين القولين، وهو أن [٦] أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه.

ومن أمثلة استقبال المنفي بـ«ليس» قوله تعالى: «ألا يَوْمَ يَأْتِيهم ليس مَصْرُوفاً عنهم [٧]»، «وَلَسْتُم بِآخِذِيه إلاّ أنْ تُغْمِضُوا فيه [٨]». وقول حسّان:

---

(١) لفظ: «قد» سقط من ب.
(٢) ط فقط: «تثبت» مكان: «بنيت»، تحريف. (٣) ط فقط: «ليست».
(٤) نَقَم يَنْقِمُ من باب: ضَرَبَ يَضْرِبُ، ونَقِمَ يَنْقَمُ من باب «تَعِب».
(٥) أ: «والصحيح أنهما» مكان: «وذهب آخرون إلى».
(٦) كلمة: «أن» سقطت من أ. (٧) هود ٨. (٨) البقرة ٢٦٧.

٣٧٦ – • وليس يكونُ – الدَّهْرَ – ما دام يَذْبُلُ [١] •

وبـ«ما» ، «ومَا هُمْ بِخَارِجِينَ من النَّار[٢]» ، «وما هُمْ عَنْها بِغَائِبِينَ[٣]» . ومن أمثلة المنفيّ بـ«ليس» قول العرب « ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ » .

الثالثة : حكى أبو عمرو بن العلاء : أن لغة بني تميم إهمال ليس مع إلاّ حملاً على «ما» كقولهم : «ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ» ، بالرفع على الإهمال[٤] ، ولا ضمير فيها . وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر [٥] . فقال له أبو عمرو ، نِمْتَ يا أبا عمر وأدلج الناس . ليس في الأرض حِجازِيّ إلا وهو ينصب ، ولا تَمِيمِيّ إلاّ وهو يرفع . ثم وجّه أبو عمرو خلفاً الأحمر [٦] ، وأبا محمد اليزيدي [٧] إلى بعض الحجازيين ، وجَهِدا أنْ يلقّناه [٨] الرفع ، فلم يفعل ، وإلى بعض التميميين ، وجَهِدا أنْ يلقناه [٩] النصب فلم يفعل ، ثم رجَعا ، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو ، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ، ورمى به إلى أبي عمرو ، وقال : هو لك ، بهذا فُقْتَ النّاس .

---

(١) صدره :

• فما مِثْلُهُ فيهم ولا كان قَبْلَهُ •

انظر . ديوان حسان ٢٠٠ .

وهو من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

(٢) البقرة ١٦٧ . (٣) الانفطار ١٦ ، وفي أ : « بغافلين » ، تحريف .

(٤) ط فقط : « إهمالها » .

(٥) بصريّ من متقدميّ نحاة البصرة ، وهو أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي . من مصنفاته : كتاب الجامع ، وكتاب المكمل وكلاهما في النحو . مات ١٤٩ هـ .

وانظر ترجمته في الفهرست ٦٨ ، وإنباة الرواه ٢ : ٣٧٥ ، ومراتب النحويين ٢١ .

(٦) سبقت ترجمته ١ : ٨٥ .

(٧) يحيى بن المبارك بن المغيرة الإمام أبو محمد اليزيدي . من مصنفاته : مختصر في النحو – المقصور والممدود – النقط والشكل . النوادر . مات ٢٠٢ هـ .

(٨) ط : « يلقياه » بالياء ، تحريف . (٩) ط : « يلقياه » بالياء ، تحريف .

وزعم أبو نِزار ، الملقّب بملِك النُّحاة [١] : أن الطيِّب اسم ليس [٢] ، والمسك مبتدأ ، وخبره محذوف . تقـديره : إلا المسك أفخره . والجملة [٣] في موضع نصب خبر ليس .

وزعم أبو عليّ : أن اسم ليس ضمير الشأن ، والطِّيبُ مبتدأ ، والمسك خبره ، أو الطّيب اسمها ، والخبر محذوف ، وإلاّ المسك بدل . كأنه قيل : ليس الطِّيبُ في الوجود [٤] إلا المسك . أو الطيب اسمها ، وإلاّ المسك نعت ، والخبر محذوف . كأنه قيل : ليس الطيِّب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود . وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير .

وضعّف بأن الإهمال ــ إذا ثبت ــ لغةٌ . فلا يمكن التأويل .

الرابعة [٥] : ....

• • •

(١) ملك النحاة هو الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار ، أبو نزار . من مصنفاته : الحاوي في النحو . العمدة في النحو . المقتصد في التصريف . المسائل العشر المتعبات إلى الحشر . مات ٥٦٨ .

(٢) كلمة : « ليس » سقطت من ب .

(٣) ط : « والجملة ثمّ موضع نصب » بوضع : « ثم » مكان : « في » .

(٤) من قوله : « في الوجود » إلى قوله : « والخبر محذوف » سقط من أ .

(٥) كلمة : « الرابعة » بعدها بياض في أ ، ب إلى قوله : « ص » وفي ط : (ص) الرابعة ، من كلمات المتن . وليس في ط ما يشير إلى هذا البياض .
وقد استطعت بحمد الله ــ أن أعثر على هذه المسألة الرّابعة التي سقطت من نسخ الهمع . وذلك أن هذا النص منقول بتصرّف من المغني ١ : ٢٢٧ ، ٢٢٨ . وقد ذكر المغني هذه المسائل الثلاث التي نقلها السيوطي في الهمع ، ثم ختمها بالمسألة الرابعة أو الحكم الرابع لليس فقال :
« الرابع أن تكون حرفاً عاطفاً أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين النَّقلة . واستدلوا بنحو قوله :

أين المفرّ والإلـــه الطّـــالب والأشْرَم المغلوب وليس الغالب

وخرّج عن أن الغالب اسمها : والخبر محذوف .
قال ابن مالك : وهو في الأصل ضمير متصل ، عائد على الأشرم أي : ليسه الغالب ، كما يقول : الصديق كانه زيد ، ثم حذف لاتصاله ، ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجز حذفه ، وفيه نظـر » .

(ص) : وتسمّى ناقصة ، فإن اكتفت بمرفوع فتامّة . ولزم النقص ليس ، وزال خلافاً للفارسيّ [١] ، وفنيٌ خلافاً للصّغاني [٢] . قيل : وظلّ . ومن النـاقصة ذات الشأن . وثالثها ، لا . ولا .

(ش) : هذه الأفعال تسمّى نواقص . واختلف في سبب تسميتها ذلك .

فقيل : لعدم دلالتها على الحدث ، بناءً على أنها لا تفيده .

وقيل : وهو الأصح ، لعدم اكتفائها بالمرفوع ، لأن فائدتها لا تتم به فقط ، بل تفتقر إلى المنصوب . ثم منها ما لزم النقص ، وهو ليس باتّفاق ، وزال ، خلافاً للفارسيّ ، فإنه أجاز في «الحَلَبِيّات» [٣] : أنها [٤] تأتي تامة قياساً لا سماعاً . وفنيٌ خلافاً للصّغانيّ [٥] فإنه ذكر في « نوادر الأعراب » استعمالها تامّة ،نحو : فتئت عن الأمر فَتْأً : إذا نَسِيته .

وزعم المهابادي [٦] : أن ظل أيضاً لا تستعمل إلا ناقصة . قال أبو حيان : وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو : أنها تكون تامّة .

وبقية الأفعال تستعمل بالوجهين . فإذا [٧] استعملت تامة اكتفت بالمرفوع ، فتكون كان بمعنى : ثبت « كـان الله ولا شيء معـه» وحدث نحـو:

٣٧٧ – • إذا [١١٦] كان الشِّتاء فَأَدْفِئوني [٨] •

---

(١) أ ، ب : « لأبي عليّ » .

(٢) ط فقط : « الصاغاني » سبقت ترجمته ١ : ١٥٩ .

(٣) مخطوط رقم ٢٢٦ نحو – تيمور . دار الكتب المصريّة .

(٤) ب ، ط : « أن تأتي » .

(٥) ط فقط : « الصاغاني » .

(٦) ب ، ط : « البهاباذي » بالذال ، وفي أ : « البهاباري » . كله تحريف ، وقد سبق تحقيق اسمه انظر ص ٧٦ .

(٧) أ ، ب : « وإذا » بالواو .

(٨) للربيع الفزاريّ . وعجزه :

• فإنّ الشّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ •

من شواهد شذور الذهب ص ٣٥٤ .

وحضر نحو : « وإنْ كَانَ ذُو عُسْرَة [١] ». ووقَعَ نحو : « مَا شاء الله كان » . وكفل ، وغزل . يقال : كَفَلْتُ الصَّبِيَّ : كفلته ، وكَفَلْتُ الصُّوفَ : غزلته .

وأصبح ، وأضحى ، وأمسى ، بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى : « فَسُبْحَانَ الله حين تُمْسُون ، وحين تُصْبِحُون [٢] » . وقول الشاعر :

٣٧٨ – وَمِنْ فَعَلاتي أنّني حسَنُ القِرَى
إذا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أضْحَى جَلِيدُها [٣]

وظل بمعنى : دام ، أو طال ، أو أقام نهاراً [٤] . وبات بمعنى : أقام ليلاً ، أو نزل بالقوم ليلاً . وصار بمعنى : « رجع » [٥] نحو : « ألا إلى اللهِ تَصِيرُ الأمور [٦] » ، و « ضم » ، و« قطع » نحو : « فَصُرْهُنَّ إليْك [٧] » . ودام بمعنى : بقي [٨] ، نحو : « ما دَامَتْ السّمواتُ والأرْض [٩] » . وانْفَكَّ بمعنى : خلص ، أو انفصل نحو : انْفَكَّ الأسير [١٠] أو الخاتم . وبرح بمعنى : ذهب ، أو ظهر . وبالمعنيين فسّر قولهم : «برح الخَفَاء » . وونى [١١] بمعنى فتر [١٢] وَضَعُف . ورام بمعنى : ذهب وفارق .

وذكر ابن مالك : أنّ فَتَأَ المفتوحة تأتي تامّة بمعنى : كسر ، أو أطفأ . حكَى الفرّاء : فَتَأْتُهُ عن الأمر : كسرْتُه ، والنار : أطْفأتُها . قال [١٣] أبو حيّان : وهذا وهْم وتصحيف ، إنما ذاك بالتاء المثلّثة كمَا في الصّحاح والمُحْكَم .

---

(١) البقرة : ٢٨٠ . (٢) الرُّوم ١٧ .
(٣) من شواهد الأشموني ١ : ٢٣٦ . قائله : عبد الواسع بن أمامة .
(٤) أ : « أقام نارا » ، تحريف . (٥) أ : « بمعنى : وقع » ، تحريف .
(٦) الشّورى ٥٣ . (٧) البقرة ٢٦٠ .
(٨) كلمة : « بقي » سقطت من ب . (٩) هود ١٠٨ .
(١٠) ب فقط : « الأمير » مكان : « الأسير » .
(١١) أ فقط : « وون » ، تحريف . (١٢) كلمة : « فتر » سقطت من أ .
(١٣) من قوله : « قال أبو حيان » إلى قوله : « وقد اختلف » سقط من ط .

وقد اختلف في كان الشأنية [١] : فالجمهور على أنها من أقسام النّاقصة . وذهب صاحب البديع : إلى أنها من أقسام التامّة . وذهب أبو القاسم ابن الأبرش [٢] : إلى أنها قِسْمٌ برأسِها .

[حذف أخبارها] :

(ص) : وحذف أخبارها لقرينة ضرورة [٣] . وثالثها إلاّ ليس ولو دونها .

(ش) : قال أبو حيان : نصّ أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها : ولا حذف خبر هـا لا اختصاراً ولا اقتصاراً . أمّا الاسم فلأنه مشبّهٌ [٤] بالفاعل ، وأمّا الخبر ، فكان قياسه جواز الحذف ، لأنه إن رُوعِي أصله ، وهو خبر المبتدأ ، فإنه يجوز حذفه . أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك ، لكنه صار عندهم عِوَضاً من المَصدر ، لأنّه في معناها ، إذْ القيام مثلاً كَوْنٌ من أكوان زيد ، والأعراض لا يجوز حذفها .

قالوا : وقد تحذف في الضرورة كقوله :

٣٧٩ – رَمَاني بأمْرٍ كنتُ منه ووالـدي بَرِيئاً ، ومن أجل الطَّوِيِّ رماني [٥]

وقوله :

٣٨٠ – لَهَفْي عليك لِلَهْفَةٍ من خائفٍ يَبْغي جِوارَك حين ليس مُجِيرُ [٦]

أي ليس [٧] في الدنيا . وكُنْت بريئاً [٨] .

ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً .

---

(١) أ : « التامة » مكان : « الشانية » تحريف .

(٢) هو خلف بن يوسف بن فرتون ، أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي . مات بقرطبة ٥٣٢ .

(٣) ط : « ضرورة » . تحريف .

(٤) أ ، ب : « يشبه » بالياء .

(٥) لعمرو بن أحمر الباهليّ . من شواهد سيبويه ١ : ٣٨ .

(٦) في الدرر ١ : ٨٥ نسب إلى التميميّ الحماسيّ . وقد نسبه الأمير في حاشيته على المغني ٢ : ١٦٨ إلى شمردل بن شريك . والشاهد من شواهد المغني ٢ : ١٦٨ . وأوضح المسالك رقم ١٠٩ .

(٧) كلمة : « ليس » سقطت من أ .

(٨) ب : « يرميا » ، تحريف . وفي ط : « بريا » .

وفصّل ابن مالك : فمنعه في الجميع إلاّ ليس فأجاز حذف خبرها اختياراً ، ولو بلا قرينة ، إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بـ«لا» كقولهم فيما حكاه سيبويه «ليس أحد» ، أي : هنا . وقوله :

٣٨١ – • فأمّا الجُود مِنْكِ فليس جُودُ[1] •

وقوله :

٣٨٢ – يَئِسْتُمْ وَخِلْتُم أنّه ليس ناصر فَبُؤتُم من نَصْرِنا خَيْرَ مَعْقِلِ[2]

وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفرّاء[3] . وقال : يجوز في «ليس» خاصة أن يقول : «ليس أحَدٌ» ، لأن الكلام قد يتوهّم تمامه بليس . أو نكرة[4] كقوله : ما من أحد .

[دخول الواو على أخبار الباب]

(ص) : وقد تلي الواو جملة ، وخبراً لليس ، وكان منفية بعد إلاّ ، وفاقاً للأخفش وابن مالك فيهما .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب اذا كانت جملة تشبيهاً بالجملة الحالية كقوله :

٣٨٣ – وكانوا أناساً ينْفحون ، فأصبحوا
وأكْثرُ ما يُعْطُونه النّظر الشّزْرُ[5]

---

(١) قائله مجهول . وصدره :

• ألا يا ليل ويحك نبِّئيني •

وفي أ : «وأما» بالواو . وانظر الدرر ١ : ٨٥ .

(٢) قائله مجهول . وفي أ : «يعينه» مكان : «يئستم» . وفي ط : تبسّم ، تحريف .

(٣) كلمة : «الفراء» سقطت من أ . (٤) أ : «ونكرة» بالواو .

(٥) لم ينسبه صاحب الدرر ١ : ٨٦ إلى قائل معين .

وقوله :

٣٨٤ – فظلُّوا ، ومنهم سابِقٌ دَمْعُه لَـــه
وآخَرُ يَثْنِي دَمْعةَ العَيْنِ بالمهلِ [١]

هذا مذهب الأخفش ، وتابعه ابن مالك .

والجمهور : أنكروا ذلك ، وتأوّلوا الجملة على الحال ، والفعل على التّمام [٢] .

الثانية : ذهب الأخفشُ ، وابن مالك أيضاً إلى جواز دخول الواو على خبر ليس ، وكان المنفيّة إذا كان جملة بعد إلاّ كقوله :

٣٨٥ – ليس شيء إلا وفيه إذا مـــا قَابَلَتْهُ عينُ البَصيرِ اعْتِبَارُ [٣]

وقوله :

٣٨٦ – ما كَان منَ بشَرٍ إلاَّ وميتَتُـــه محْتومةٌ ، لكن الآجالُ تَخْتَلِفُ [٤]

وقوله :

٣٨٧ – إذا ما سُتُورُ البيت أرْخِين لم يكن سِراجٌ لنا إلا ووجْهُك أنْوَرُ [٥]

والجمهور : أنكروا ذلك ، وأوّلوا الأول . والثاني على حذف الخبر ضرورة ، أو على زيادة الواو . وقالوا : الخبر [١١٧] في الثالث : « لنا » [٦] .

---

(١) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ٨٦ .
وفي أ ، ب : وقوله : « وآخريثني » بزيادة كلمة : « قوله » بين الشطرين . تحريف .
(٢) « والفعل على التمام » سقطت الجملة من أ .
(٣) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨٦ .
(٤) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨٦ .
(٥) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ٨٦ ، وفي أ : وجهه : مكان : « وجهك » .
(٦) لفظ : « لنا » سقط من أ .
وفي ب : « ما » موضع : « لنا » تحريف ، وبعدها بياض مشار إليه بـ« كذا » .

[توسّط أخبارها]

(ص) : ويجوز توسيطها . ومنع الكوفية مطلقاً . وابن مُعْطٍ [١] في دام . وبعضهم في ليس .

(ش) : أجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب بين [٢] الفعل والاسم ، أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ . قال تعالى : « وكان حقّاً علينا نَصْرُ المُؤْمِنِين [٣] » ، وقال : « ليس البِرَّ أن تُوَلُّوا [٤] » . وقال الشاعرُ :

٣٨٨ – لا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دَامَتْ مُنَغَّصَةً
لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَـــرَمِ [٥]

وقال :

٣٨٩ – فليس سواءً عالِمٌ وجَهُولُ [٦]

ومنعه الكوفيّون في الجميع ، لأن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدّم على ما يعود عليه .

ومنعه ابن مُعْطٍ [٧] في «دام» . ورُدّ بأنه مخالف للنّص السّابق ، وللقياس كسائر أخواتها ، وللإجماع .

---

(١) أ فقط : « وابن معطى » بالياء .

(٢) ط : « من » مكان : « بين » ، تحريف . (٣) الرّوم ٤٧ . (٤) البقرة ١٧٧ .

(٥) قائله مجهول .

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٨٦ . وابن عقيل ١ : ١١٣ .

(٦) للسموءل بن عادياء . وصدره :

« سَلِي إنْ جَهِلْتِ النّاس عنّا وَعَنْهُمُ »

انظر : ديوان السموءل ٩٢ ، وقطر الندى ١٨١ . وهو من الشواهد التي تجاوزها صاحب الدرر .

(٧) أ : « ابن معطي » بالياء .

ومنعه بعضهم في «ليس» تشبيهاً بـ«ما»، وهو محجُوجٌ بالسّماع. والخلاف في «ليس» نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه، ولم يظفر به ابن مالك، فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسيّ وابن الدّهان وابن عصفور.

[جواز تقدّم أخبارها]:

(ص): وتقديمها إلا دام، والمنفيّ بـ«ما»، و«ليس» على الأصح، وفي زال، وإخوته. ثالثها [1] الأصح يجوز إن نفي بغير «ما». قال دَرْوَد [2]: ولن، ولم. والأصح يجوز بينها، و «ما». وفي دام خلاف.

(ش): يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام، وليس، والمنفيّ بـ «ما».

أمّا دام فحكى الاتفاق عليها، لأنها مشروطة، بدخول «ما» المصدريّة الظرفية. والحرف المصدريّ لا يعمل ما بعده فيما قبله.

وأمّا المنفيّ بـ «ما» غير زال وإخوته ففيه قولان: البصريون على المنع. والكوفيون على الجواز. ومنشأ الخلاف اختلافهم في أنّ (ما) هل لها [3] صدر الكلام أوْ لا؟ فالبصريون على الأول. والكوفيّون على الثاني.

وأما ليس فجمهور الكوفيين، والمبرد، والزّجّاج، وابن السّرّاج، والسّيرافي والفارسيّ، وابن اخته، والجُرْجَاني، وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل التعجب، وعسىَ، ونِعْمَ، وبِئْسَ، بجامع عدم التصرف. وقدماء [4]

---

(١) ط فقط: «وثالثها» بالواو.

(٢) هو عبدالله بن سليمان بن المنذر الملقب بدَرْوَد بفتح الدّال، والواو، بينهما راء ساكنة.
وفي ط: «دُرَيْوِد» على التصغير كما ذكر ذلك السيوطي في البغية ٢: ٤٥.
له: شرح كتاب سيبويه. مات ٢٣٥.

(٣): «لها» سقطت من أ.

(٤) ط: «وقدم ما للبصرين»، تحريف.

البَصريين، ونسبه ابن جِنّي إلى الجمهور، واختاره [١] ابن برهان [٢] ، والزّمخشريّ ، والشّلوبين ، وابن عصفور، على الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى : « ألاَ يَوْمَ يَأتِيهم لَيْس مَصْروفاً عَنْهم» [٣] . وفرق بين ليس، وبين الأفعال المذكورة .

وأمّا زال وإخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال :

أحدها : المنع مطلقاً سواء نفيت بـ «ما» أو بغيرها . وعليه الفراء [٤] .

والثاني: الجواز مطلقاً ، وعليه سائر الكوفيين ، لأن « ما » عندهم ليس لها الصدر [٥] كغيرها .

والثالث : وهو الأصحّ ، وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ « ما » لأن لها الصّدر ، والجواز إن نفيت بغيرها ، كـ «لا» ، ولم، ولن، ولما ، وإنْ. وألحق دَرْوَد [٦] : لم ، ولن بـ «ما» فمنع التقديم إن نفي بهما .

أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط [٧] بينهما [٨] نحو: ما قائماً زال زيد، فالأصحّ جوازه . وعليه الأكثرون . ومنعه بعضهم ، لأن الفعل مع «ما» كحبذا ، فلا يفصل بينهما .

وأما توسيطه بين «ما» ودام فنص صاحب (الإفصاح) ، وبدر الدين بن مالك على أنه لا يجوز ، لأن الموصول الحرفيّ لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها [٩] ، ولأن دام لا يتصرّف .

وقال أبو حيّان : القياس الجواز [١٠] ، لأن « ما » حرف مصدري غير عامل ، ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أنّ « دام » لا تتصرف فيتّجه المنع .

---

(١) ط فقط : « وأجازه » .

(٢) هو عبد الواحد بن عليّ بن عمر بن إسحاق بن بَرْهان بفتح الباء . أبو القاسم الأسدي العكبري . مات ٤٥٦ .

(٣) هود ٨ .

(٤) سقطت كلمة « الفراء » من أ .

(٥) سقطت كلمة « الصدر » من أ .

(٦) ط : « ديود » ، تحريف .

(٧) ط فقط : « يوسط » بالياء .

(٨) أ ، « بيتهما » بالتاء ، تحريف .

(٩) أ : « بمعولها » ، تحريف .

(١٠) أ فقط : « الجواز القياس » وفي ب : « الجوان » بالنون ، تحريف .

[وجوب توسّط الخبر أو تقديمه] :

(ص) : ويجبان ، ويمنعان لما مرّ .

(ش) : قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه . وقد يُمْنع كُلٌّ من ذلك للأمور الموجبة أو المانعة [١] في خبر المبتدأ .

مثال وجوب التوسيط : ما كان قائماً إلاّ زيدٌ . ومثال وجوب التقديم : أين كان [٢] زيد ؟ وكم كان مالك ؟ . ومثال وجوب أحدهما على سبيل التخيير : كان في الدّار ساكنها . وكان في الدار رجل . يجوز تقديم الخبر وتوسيطه، ولا يجوز تأخيره . ومثال منعهما [٣] ، ووجوب التأخير : كان بعلُ هند حبيبها ، لأجل الضمير . وصار عدوي صديقي للإلباس .

* * *

(ص) : وفي تأخير الجملة . ثالثها : يجب إن رفع ضمير الاسم . ويمنع تقديم خبر تأخر مرفوعه ، وفي منصوب ، لا ظرف . ثالثها يقبح [٤] لا ظاهر [٥] إعراب مشارك عرفاً ونكراً، ولا يليها معمول خبرها كغيرها خلافاً للكوفيّة وابن السّراج إلا [١١٨] ظرف . ويجوز مع خبر وتقدّمه .

[مسائل] :

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : اختلف في وجوب تأخير الخبر هنا إذا كان جملة على أقوال :

أحدها : يجب مطلقاً ، ولا يجوز تقديمه ، ولا توسيطه سواء كانت اسميّةً : نحو:

---

(١) ب ، ط : « والمانعة » بالواو .

(٢) ب : « أين ما كان زيد » بزيادة : « ما » .

(٣) ط : « مانعهما » ، تحريف .

(٤) ط : « بفتح » بالباء ، والفاء ، تحريف .

(٥) ب : « لا ظاهراً إعراب مشارك » . أ : « لا طاهر » بالطاء المهملة ، تحريف .

كان زيد أبوه قائم[١] أم فعليّة رافعة ضمير الاسم نحو: كان زيد يقوم، أم غير رافعة نحو: كان زيد[٢] يمرّ به عمرو. ومستند المنع في ذلك عدم سماعه[٣].

والثاني: لا، مطلقاً، فيجوز التقديم، والتوسيط. وذكر ابن السرّاج: أنه القياس وإن لم يسمع. وصحّحه ابن مالك، قال: لأنه وإن لم يسمع مع كان، فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

٣٩٠ - إلى مَلِكٍ ما أُمُّه من مُحَارِبٍ أبوه، ولا كانت كليبٌ تُصَاهِرُهْ[٤]

قال: ويدل لجوازه مع «كان» تقديم معموله في قوله تعالى: «أهَؤُلاءِ إيّاكُم كانوا يَعْبُدُون»[٥]. «وأنْفُسَهُم كانوا يَظْلِمُون»[٦]، وتقديم المعمول يُؤْذِنُ بتقديم العامل.

والثالث: المنع في الفعليّة الرّافعة[٧] لضمير الاسم، والجواز في غيرها. وصحّحه ابن عصفور، وقال: لأن الذي استقر في باب كان أنّك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى المبتدأ والخبر. ولو أسقطتها من: كان يقوم زيد، على أن يكون[٨] (يقوم) خبراً مقدّماً، فقلت: يقوم زيد، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر.

الثانية: لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع، فلا يقال: قائماً كان زيد أبوه، أي: كان زيد قائماً أبوه، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه.

فإن كان معمولُهُ منصوباً نحو: آكلا كان زيد طعامك ففيه أقوال. ثالثها: يقبح[٩] التقديم، ولا يمتنع، لأنه ليس بجزء من ناصبه، لكونه فضلة.

فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز بلا قبح إجماعاً، لأن العرب تتسع في الظرف

---

(١) أ فقط: «قام».
(٢) كلمة: «زيد» سقطت من ب. (٣) أ فقط: «السماع».
(٤) الفرزدق. ديوانه ٣١٢، والمغني ١: ١٠٧ وابن عقيل ١: ١٠١.
(٥) سبأ ٤٠. (٦) الأعراف ١٧٧.
(٧) ط: «الواقعة» بالواو والقاف، تحريف.
(٨) كلمة: «يكون» سقطت من أ، ب.
(٩) ط: «يصح» بالياء والصاد، تحريف، وانظر نصّ المتن، وعبارة الشرح بعد ذلك.

والمجرور ما لا تتسع في غيرهما نحو : مسافراً كان زيد اليوم ، وراغباً كان زيد فيك .

الثالثة : تقدّم من صُوَر امتناع تقديم خبر المبتدأ أن يتساويا في التعريف والتنكير ، ولا بيان [١] . ولا يجري ذلك هنا في ظاهر الإعراب ، لأن نصب الخبر يبيّنه ، فيجوز : كان أخاك زيد . ولم يكن خيراً [٢] منك أحدٌ [٣] .

فإن خفي الإعراب وجب تأخير الخبر للإلباس نحو : صار عدوّي صديقي ، وكان [٤] فتاك مولاك .

الرابعة : مذهب أكثر البصريين : أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها من مفعول ، وحال ، وغيرهما [٥] إلا الظرف والمجرور ، فلا يقال : كان طعامَك زيدٌ آكلاً ، ولا كان طعامَك آكلاً زيدٌ . وهذا الحكم غير مختصّ بباب كان ، بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نَصَبَهُ غيرُهُ أو رَفَعَهُ .

فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقديمه[٦] للتوسّع في الظروف والمجرورات . وجوّز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السرّاج : أن يليها غير الظرف أيضاً لوروده في قوله :

٣٩١ — • بما كان إيّاهم عطيّةُ عوّدا [٧] •

وأجيب بأن اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها ، « وعطيّة » مبتدأ ، خبره «عوّدا» ، والجملة خبر كان ، فلم يَلِ العامل (كان) ، بل [٨] ضمير الشأن .

وجوّز بعضهم أن تكون فيه زائدة .

---

(١) ب : « والبيان » مكان : « ولا بيان » ، تحريف .

(٢) ب : « خبراً » بالباء ، تحريف . (٣) ط : « أحد » تحريف .

(٤) أ : « وصار » مكان : « وكان » .

(٥) ط : « وغيرها » تحريف . (٦) أ ، ب : « وتقديمه » .

(٧) من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً وقومه . وروايته في الديوان ٢١٤ .

• قافذ درّامون خلف جحاشهم •

من شواهد المغني ٢ : ١٥٩ ، وأوضح المسالك رقم ٨٨ . والخزانة ٤ : ٥٧ ، وابن عقيل ١ : ١١٥ .

(٨) : « بل » سقطت من أ .

فإن تقدم مع الخبر على الاسم جاز إجماعاً نحو : كان آكلا طعامك زيدٌ ، وكذا يجوز تقدّمه على كان نحو : طعامَك كان زيدٌ آكلاً . وعليه قوله تعالى : « وأنفُسَهُم كانوا يَظْلِمُون [١] » .

واعلم أنه يتأتّى في : «كان زيد آكلاً طعامك» أربعةٌ وعشرون تركيباً. وقد سُقْتُها في (الأشباه والنظائر) [٢] وكلها جائزة عند البصريين إلا كان : طعامَك زيدٌ آكلاً ، وكان طعامَك آكلاً زيدٌ ، وآكلاً كان طعامَك زيدٌ .

[اجتماع معرفتين] :

(ص) : وإذا اجتمع معرفتان فأقوال : المبتدأ . وقيل : الخبر غير الأعرف إلا إشارة مع غير ضمير ، وإلا أنْ ، وأنَّ . وقيل : ما يراد ثبوته مطلقاً . وقيل : إن قام مقامه ، أو شُبِّهَ به . وقيل : ما صحّ جواباً . أو نكرتان [٣] بمسوّغ تخيّر. وفي الإخبار هنا ، وإن بمعرفة عن نكرة . ثالثها سائغ إن أفاد ، والنكرة غير صفة محضَة .

(ش) : إذا اجتمع في باب كان معرفتان ، ففي ما يتعيّن [٤] اسماً وخلافه خبراً الأقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال أُخَر . فقيل : تخيّرْ ، فأيهما شئت جعلته الاسم ، والآخر الخبر . وعليه الفارسيّ ، وابن طاهر ، وابن خَرُوف وابن مضاء وابن عُصْفُور . وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال : وإذا كانا [٥] معرفتين ، فأنت بالخيار ، أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته [١١٩] ونصبت الآخر .

وقيل : تنظر إلى المخاطب ، فإن كان يعرف أحد المعرفتين ، ويجهل الآخر ، جعل المعلومُ الاسمَ ، والمجهولُ الخبرَ نحو : كان أخو بكر عَمْراً ، إذا [٦] قدّرت [٧] أنّ المخاطب يعلم أن لبكر أخاً ، ويجهل [٨] كونه عمراً . وكان عمرو أخا بكر ، إذا كان

---

(١) الأعراف ١٧٧ .
(٢) الأشباه والنظائر ٢ : ٥٦ ، ٥٧ .
(٣) كلمة : « نكرتان » سقطت من ب .
(٤) ط فقط : « ما تعين » .
(٥) لفظ : « كانا » سقط من أ .
(٦) ط : « وإذا » بالواو ، تحريف .
(٧) ب فقط : « عرفت » مكان : « قدرت » .
(٨) أ ، ب : « وجهل » .

يعلم عَمْراً ، ويجهل كونه أخا بكر . وعلى هذا السِّيرافيّ ، وابن الباذَش [١] ، وابن الضائع [٢] . وحملوا كلام سيبويه على ما إذا استويا عند المخاطب في العِلْم وعدمه . وقيل : إن لم يستويا في رتبة التعريف جعل الأعرف منهما الاسم ، والآخر الخبر نحو : كان زيدٌ صاحب الدار .

وقيل : الخبر غير الأعرف إلاّ إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير ، فإنه يجعل الإشارة الاسم ، وإن كان مع أعرف منه كالعلم ، والمضاف إلى الضّمير نحو : كان هذا أخاك ، لأن العرب اعتنت [٣] بتقديم الإشارة لمكان التنبيه الذي فيه ، أمّا مع المضمر فلا ، ولهذا كان ها أناذا أفصح من هاذا أنا .

وإلاّ إن كان أحدُهما « أنْ » ، وأنّ المفتوحتين ، فإن الاختيار جعلهما الاسم ، والآخر [٤] الخبر ، ولهذا قرأ أكثر القُرّاء : « فما كان جوابَ قومه إلاّ أن قالوا [٥] » بنصب « جواب » لشبههما بالمضمر من حيث أنّهما لا يوصفان ، كما لا يُوصف ، فَعُومِلا مُعَامَلَتَه إذا اجتمع مع معرفة غيره ، فإن الاختيار جَعْلُه الاسم ، لأنه أعرف .

وقيل : الخبرُ : ما يراد إثباته مطلقاً نحو : كان عَقُوبتُك عَزْلكَ ، وكان زيدٌ زُهَيراً [٦] ، وقول الشاعر :

٣٩٢ – • فكان مُضلّي مَنْ هُدِيت بِرُشْدِهِ [٧] •

---

(١) سبقت ترجمته ١ : ٢٦٤ .

(٢) هو : علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيليّ بالضاد المعجمة والعين المهملة .
له : شرح الجمل – شرح كتاب سيبويه . مات ٦٨٠ .
وفي أ فقط : « ابن الصائغ » بالصاد والغين .

(٣) ط : « اغتنت » تحريف .

(٤) أ فقط : « وللآخر » .

(٥) النمل ٥٦ .

(٦) ب : « زهير » بالرفع ، تحريف .

(٧) سبق ذكره رقم ٣٦١ . وفي أ : « مصلي » بالصاد ، تحريف .

أثبت الهداية لنفسه. ولو قال : فكان هادِيَّ من أُضْلِلْتُ به لأثبت [١] الإضلال ، وعلى هذا ابن الطّراوة .

وقيل : الخبرُ ما يراد إثباته بشرط : أن يكون أحدهما قائماً مقام الآخر ، أو مشبهاً [٢] به كالمثالين [٣] الأوّلين بخلاف ما إذا كان هو نفسه كالبيت .

وقيل : ما صحّ منهما جواباً فهو الخبر ، والآخر الاسم . حكى هذه الأقوال أبو حيّان ، ثم اختار تبعاً لجماعة تقسيماً يجمعها [٤] . فقال : إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب ، فإن كان أحدهما قائماً مقام الآخر ، أو مُشَبَّهاً به ، فالخبر ما يراد إثباته ، وإن كان هو نفسه ، فإن عرَف المخاطبُ أحدهما دون الآخر ، فالمعلوم هو الاسم ، والآخرُ الخبر .

وإن عرفهما أو جهلهما ، فإن كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم ، والآخر الخبر إلا المشار مع الضمير . وإن استويا في التعريف فأنت بالخيار .

وإن [٥] كان أحدهما « أنْ أو أنَّ » المَصْدَرِيَّتَيْن ، فإنه يتعيّن جعله الاسم .

قال : وضمير النّكرة وإن كان معرفة ، فإنه في باب الإخبار يعامل معاملة النكرة إذا اجتمعت مع المعرفة ، لأن تعريفه لفظيّ من حيثُ عُلِم على مَنْ يعود . أما أن تعلم [٦] مَنْ هو في نفسه فلا .

وإذا اجتمع نكرتان ، فإن كان لكلٍّ منهما مسوّغٌ للابتداء ، فلك الخيار ؛ فما شئت جعلته [٧] الاسم ، والآخر الخبر نحو : كان رجل قائماً ، أو كان قائمٌ رجلاً [٨] .

وإن كان لأحدهما مسوّغ دون الآخر فالذي له المسوّغ هو الاسم ، والآخر الخبر نحو

---

(١) ط : « لا يثبت الإضلال » ، تحريف .
(٢) ط فقط : « ومُشَبَّهاً » بالواو دون « أو » .
(٣) أ : « كالمقالين » بالقاف ، تحريف .
(٤) أ ، ب : « نفيها بجمعها » ، تحريف .
(٥) ط : « إن كان » بإسقاط الواو ؛ تحريف .
(٦) أ فقط : « يعلم » بالياء .
(٧) أ : « جعلته غير الاسم » بزيادة كلمة : « غير » تحريف .
(٨) أ : « وأكان قائم رجل » ، ب : « وأكان قائم رجلا » .

كان كل أحد قائماً . ولا يجوز كان قائم كلّ أحد .

وإذا اجتمع نكرة ومعرفة ، فالمعرفة الاسم ، والنكرة الخبر ، ولا يعكس إلا في الشعر . هذا مذهب الجمهور. وجوّز ابن مالك العكس اختياراً بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة . قال : لأنه لما كان المرفوع هنا مُشبّهاً بالفاعل ، والمنصوب مشبّهاً بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع [١] ، كما جاز ذلك في باب الفاعل . ومن وروده قوله :

٣٩٣ ــ كأن سُلافةً من بيت رأسٍ يكونُ مِزاجَها عسَلٌ وماءُ [٢]

وقوله :

٣٩٤ ــ . ولا يكُ موقفٌ مِنْكِ الوداعا [٣] .

قال : وقد حمل هذا الشبه في باب « إنّ » على أن جُعِل فيه[٤] الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً كقوله :

٣٩٥ ــ وإنّ حراماً أن أسُبَّ مُجاشِعاً بآبائي الشُّمِّ الكرامِ الخضارِمِ [٥]

وأجاز سيبويه : إنّ قريباً [٦] منك زيد .

• • •

(١) العبارة في أ : جاز أن يغني تعريف المنصوب من غير تعريف المرفوع ، وهي محرّفة . وفي ب : « جاز أن المعنى يغني تعريف المرفوع » وهي محرفة أيضاً .

(٢) لحسان بن ثابت ديوانه ١٢ .
من شواهد سيبويه ١ : ٢٣ ؛ والحجة لابن خالويه ١٤٧ . والمغني ٢ : ٨٤ ، ١٩٩ ، والخزانة ٤ : ٤٠٠ ، واللسان : سبأ .

(٣) للقطامي : ديوانه ٣١ . وصدره :
• قِفِي قبل التفرُّق يا ضُبَاعا •
من شواهد سيبويه ١ : ٣٣١ ، والإيضاح ٩٩ ، وابن يعيش ٧ : ٩١ ، والخزانة ١ : ٣٩١ ، ٤ : ٦٤ ، والأشموني ٣ : ١٧٣ .

(٤) أ فقط : « في » بإسقاط الضمير .

(٥) للفرزدق : ديوانه ٨٤٤ . وروايته :
• وليس بعَدْلٍ إنْ سَبَبْتُ مُقَاعِساً •

(٦) ط : « قريناً » بالنون ، تحريف .

(ص) : وإن قصد إيجاب خبرِ ما قرن بإلاّ إن قَبِل . ولو[١] قرن بتنفيس ، أو قد . أو لم خلافاً للفرّاء . لا زال وإخوته . ولا يكون اسم هـذه نكرة . وثالثها : يجوز مع الماضي . ويكثر في « ليس » و « كان »[٢] بعد نَفْي وَشِبْهِهِ .

[مسألتان] :

(ش) : فيه مسألتان :

الاولى : إذا قصد إيجاب خبر منفيٍّ أيّاً كان ، قُرِن[٣] بإلا إن قَبِل ذلك نحو : كان زيد إلاّ قائماً، وليس زيد إلاّ قائماً . وسواء هذا الباب وغيره نحوَ: ما ظننت زيداً إلا قائماً .

فإن لم يَقْبَلْ ذلك بأن كان الخبر لا يستعمل[١٢٠] إلاّ مَنْفِيّاً لم يجز دخول إلاّ عليه ، نحو : ما كان مِثْلُكَ إلاّ أحداً . وما كان زيد إلا زائلاً ضاحِكاً .

وكذلك لا تدخل على خبر زال وإخوته، لأنّ نفيها إيجاب[٤] ، فإن قولك: ما زال زيد عالماً فيه إثبات العلم لزيد فهو كقولك : كان زيد عالماً . وهذا لا يدخل عليه إلا فكذلك ذاك . وأمّا قول ذي الرمّة :

٣٩٦ ـ حَرَاجِيجُ لا تَنْفَكّ إلا مُناخَـةً
على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بَلَداً قَفْرا[٥]

فقيل : خطأ منه ، ولهذا لمْ[٦] يحتج الأصمعيّ بشعره . ولكثرة ملازمته الحاضرة فسد كلامه[٧] .

---

(١) ط : « وإن » مكان : « ولو » ، تحريف .
(٢) ط : « ولأن » مكان : « وكان » ، تحريف .
(٣) ط : « وقرن » بالواو ، تحريف .
(٤) ط : « يجاب » . تحريف .
(٥) لذي الرمّة . ديوانه ٢٤٠ .
من شواهد : سيبويه ١ : ٤٢٨ ، والخزانة ٤ : ٤٩، والأشموني ١ : ٢٤٦ .
وحراجيج : جمع حُرجُوج كعصفور ، وهي الناقة السمينة أو الضامرة .
(٦) في أ : « لا » مكان : « لم » .
(٧) العبارة في ط « لكثرة ملازمته الحاضرة ففسد كلامه » .

وقيل : مؤوَّل على زيادة إلاّ ، أو تمام يَنْفكّ ، ومُنَاخَةً : حال . ولا يجوز دخول إلاّ على خبر مقرون [١] ...

الثانية : يكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة ، لأن فيها معنى النفي المسوّغ للابتداء بالنكرة كقوله :

٣٩٧ – كَمْ قد رأيْتُ ، وليس شيء باقياً
مِنْ زائر طَيْف الهَوى ، ومَزُور [٢]

ويشاركه [٣] في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله :

٣٩٨ – إذا لم يكن أحدٌ باقياً فإنّ التأسيّ دَواءُ الأسَى [٤]

وقوله :

٣٩٩ – ولو كان حيٌّ في الحياة مخلَّداً خَلَدْتَ ، ولكن ليس حيٌّ بِخالدِ [٥]

وقد [٦] يلحق بها في ذلك [٧] باب زال وإخوته .

(ص) : وترادف كان لم يزل . وتزاد وسطاً . قيل : وآخراً فمضارعة [٨] . وقيل [٩] : فاعلها [١٠] ضمير مصدرها [١١] . وشذ بين جار ومجرور . وزاد الكوفية : أصبح ، وأمسى . والفرّاء يكون . والباقي إن لم ينقص [١٢] المعنى . وقومٌ كلّ فعل لازم .

---

(١) أفقط بياض بعد قوله : « مقرون » إلى قوله : « الثانية » . وقد أشير إليه بـ « ظ » ، وليس في ب ، ط ما يشير إلى أن هناك بياضاً . والعبارة ناقصة مما يؤكدّ بياض أ .

(٢) قائله مجهول .
وفي الدرر ١ : ٨٩ « طرق الهوى » مكان : « طيف الهوى » .

(٣) ب فقط : « ويشاركها » .

(٤) قائله مجهول . وفي ط : « التناسي » مكان « التأسّي » . صوابه في : الدرر ١ : ٨٩ ، أ ، ب .

(٥) قائله مجهول . وانظر الدرر ١ : ٨٩ .

(٦) أ ، ب : « وهل » مكان : « وقد » .

(٧) في ط سقطت كلمة : « ذلك » .

(٨) ب : « ففارغة » ، ولعل المراد تضارع زيادة ظن آخراً . وفي ط : « ففارقة » تحريف وفي ا : فمضارعة .

(٩) ط : « وقيل » بالباء ، تحريف .

(١٠) أ ، ط : « وفاعلها » بالواو .

(١١) أ : « صدرها » . تحريف ، وانظر الشرح .

(١٢) ب : « ينقض » بالضاد ، تحريف . وانظر الشرح .

[مسألتان] :

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : تختص كان بمرادفة : لم يزل كثيراً، أي أنها تأتي دالّة على الدّوام ، وإن كان الأصل فيها أن يدل على حُصُول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم. وعليه الأكثر ، كما قال أبو حيّان . أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين . وجزم به ابن مالك .

ومِنْ الدّالّة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو : « وكان اللهُ سميعاً بَصِيراً [١] » ، أي لم يزل متّصفاً بذلك .

الثانية : تختصّ أيضاً بأنها تزاد بشروط :

أن تكون بلفظ الماضي متوسّطةً بين مسند ومُسْنَد إليه نحو : ما ـ كان ـ أحسن زيداً ، ولم يَرَ ـ كان ـ مِثْلُهُم [٢] . ومنه حديث : « أو بَنِي ـ كان ـ آدم » .

وجوّز الفرّاء زيادتها بلفظ المضارع كقوله :

٤٠٠ ـ . أنْتَ تكُون ماجِدٌ نَبِيلُ [٣] .

وجوّز أيضاً زيادتها آخراً [٤] نحو : زيد قائم كان ، قياساً على إلغاء «ظن» آخراً .

وردّ بعدم سماعه ، والزيادة خلاف الأصل فلا تباح [٥] في غير مواضعها المعتادة .

وشذّ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله :

---

(١) النساء ١٣٤ .

(٢) أ : « لم يرد كان » تحريف وب : « لم يرد مثلهم » ، تحريف .

(٣) لفاطمة بنت أسد ترقّص ابنها عقيل بن أبي طالب وعجزه :

. إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بليلُ .

من شواهد ابن عقيل ١ : ١١٦ ، والأشموني ١ : ٢٤١ .

(٤) ط فقط : « أخيراً » .

(٥) ب ، ط : « يستباح » .

٤٠١ – سُرَاةُ بني أبي بكر تسامَـــى على كان المسوَّمةِ العِـــراب [١]

قال أبو حيّان : ولا يحفظ في غير هذا البيت .

وجوّز الكوفيون : زيادة أصبح ، وأمسى . وحكوا : « ما أصبح أبردها » ، و« ما أمسى أدْفأها » . وحمل على ذلك أبو عليّ قوله :

٤٠٢ – عدوّ عَيْنَيْكَ وشَانِيهِـــما أَصْبَحَ مشغولُ بمشْغُـــولِ [٢]

وقوله :

٤٠٣ – أعاذِلَ قُولِي ما هَوَيتِ فأوِّبي كثيراً أرى أمْسى لَدَيْك ذُنُوبِي [٣]

وأجاز الفراء: زيادة سائر أفعال هذا [٤] الباب، وكلّ فِعْل لازمٍ من غير هذا الباب[٥] ، إذا لم يَنْقُص[٦] المعنى ، نحو : ما أضحى أحسن زيداً، وزيدٌ [٧] أضحى قائم، واستدلّ على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في[٨] نحو قوله :

---

(١) قائله مجهول .

ويروى : سَراة بفتح السّين جمع : سريّ . ولا يعرف فَعِيل على فَعَلة غيره .

ورواية ابن جنّي في : « سر صناعة الإعراب » ٢٩٨ : « جياد » مكان : « سراة » ، وفي النسخ الثلاث : « تساموا » مكان « تسامى ». وانظر الأشموني ١ : ٢٤١ ، وأوضح المسالك رقم ٩٢. وابن عقيل ١ : ١١٦ ، والخزانة ٤ : ٣٣.

(٢) قائله مجهول .

من شواهد الأشموني ١ : ٢٤١ .

(٣) قائله مجهول .

وفي ط : « قومي » بالميم ، تحريف . والصواب من أ ، ب والأشموني ١ : ٢٤٢ .

وفي أ : « فأربى » مكان : « فأوبى » تحريف و « ثوبي » مكان : « ذنوبي » ، تحريف .

(٤) أ : « سائر الأفعال هذا الباب » . تحريف .

(٥) : « وكل فعل لازم من غير هذا الباب » سقطت هذه العبارة من أ .

(٦) أ : « تنقص » بالتاء ، تحريف. (٧) ط : زيداً » تحريف . (٨) « في » سقطت من أ .

٤٠٤ – فاليوم قرّبْتَ تهجونا وتشتِمُنا فاذْهب فما بك والأيّامِ من عَجَبِ[1]

ولم يُرِد أن يأمره بالذهاب .

والصحيحَ أن ذلك كله لا يجوز ، لاحتمال التأويل ، وما لا يحتمله من ذلك من القِلّة بحيث لا يقاس عليه .

وقد اختلف في كان المزيدة : هل لها فاعل ؟ .

فذهب السّيرافي والصَّيْمَرِيُّ : إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدّال عليه الفعل ، كأنه قيل : كان هو ، أي : كان الكون .

وذهب الفارسيّ : إلى أنها لا فاعل لها ، لأن الفعل[2] إذا [١٢١] استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغني عنه ، بدليل: أن «قلّما»[3] فعل. ولمّا استعملته العرب للنفي لم يحتج إليه إجراء له مجرى حرف النفي . واختاره ابن مالك . ووجّهه بأنها تشبه الحرف الزائد ، فلا يبالي بخلوّها من الإسناد .

[حذف كان]

(ص) : ويجوز حذف كان واسمها إن عُلم بعد إنْ « ولو » بكثْرة ، و « هلا » وإلاّ بقلّة .

ويجوز رفع تاليها إن حسن تقدير : (فيه) أو (معه) ، وإلاّ فلا .

وجوّز يونس وابن مالك جرّ مقرون بـ«إنْ لا» ، أو إنْ عاد اسم كان على مجرور بحرف. وجعل تالي الفاء جواب إنْ خبرَ مبتدأ أوْلى من خبر كان مضمرةً أو حالٍ ، أو مفعولٍ بلائق . وإضمار الناقصة قبلها أوْلى . وقَلّ[4] بعد لَدُن ونحوها، ويجب بعد (أن).

---

(١) قائله مجهول مع كثْرة الاستدلال به .
انظر : الكامل للمبرّد ٢ : ٧٤٩ ، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ورقة ٢١٦ ، ومفاتيح الغيب ١ : ١٣١ ، والحجة لابن خالويه ٩٤ . والإنصاف ٤٦٤ ، وابن يعيش ٣ : ٧٨ ، ٧٩ ، وسيبويه ١ : ٣٩٢ ، والأشموني ٣ : ١١٥ . وفي النسخ الثلاث : « قدبت » .

(٢) ط : « لأن الفاعل » ، تحريف .

(٣) قَلّما « رسمت في ط مفصولة : « قلّ ما » . وفي ب : « فلما » بالفاء ، تحريف .

(٤) ط فقط : « وقيل » بالياء ، تحريف .

وقلّ : بعد (أن) معوّضاً منها «ما» .

وقيل : هي التامّة ، والمنصوب حال . وقيل : العامل « ما » . وقيل : غير عوض فيظهران .

(ش) : تختص كان أيضاً من بين سائر أخواتها بأنها قد تعمل محذوفة ، ولذلك أقسام :

الأول : ما يجوز بكثرة ، وذلك بعد « إنْ » ، و «لو» الشّرطيتين ، فتحذف هي واسمها إذا كان ضمير ما عُلِم من غائب ، أو حاضر . مثاله بعد « إن » مع الغائب ، قوله :

٤٠٥ – قدقيل ذلك إن حقّاوإنْ كَذِباً فما اعتذارُكَ من قَوْلٍ إذا قِيلا (١)

ومع المتكلّم قوله :

٤٠٦ – حَدِبَتْ عليّ بطونُ ضنّة كلُّها إنْ ظالِماً فيهم وإنْ مَظْلوما (٢)

ومع المخاطب قوله :

٤٠٧– لا تقربَنّ الدّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالِماً أبداً وإنْ مَظْلُومَا (٣)

ومثاله بعد « لو » مع الثلاثة قوله :

---

(١) للنعمان بن المنذر في قصة مشهورة .

انظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ١٨٨ ، والدرر ١ : ٩٠ .

(٢) للنابغة الذبياني .

ديوانه ١٣١ ، وسيبويه ١ : ١٣٢ ، وأوضح المسالك رقم ٩٤ ، والأشموني ١ : ٢٤٢ .

وفي ط : « ضبة » بالباء ، وهي رواية الأشموني. ورواية سيبويه: «ضنة» بالنون، وهو ضنة بن عبد بن كبير بن عذرة.

(٣) لليلى الأخيليّة .

من شواهد : سيبويه ١ : ١٣٢ ورواية الدرر ١ : ٩١ : « لا تقربوا » مكان : لا تقربنّ . .

وفي أ : « إن ظالماً منهم » مكان : « إن ظالماً أبداً » .

٤٠٨ ـ لا يأمَنُ الدَّهرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلَكاً جُنُودُه ضاق عنها السَّهْلُ والجَبَلُ (١)

وقوله :

٤٠٩ ـ عَلِمْتُك مَنّاناً فلسْتُ بآمل نَداك ، ولو غَرْثَانَ ظَمْآنَ عارِيا (٢)

وقوله :

٤١٠ ـ انْطِقِ بحقٍّ ولو مُسْتَخْرِجاً إحَناً فإنّ ذا الحقّ غلاّبٌ وإنْ غُلِبَا (٣)

ولو أظهر الفعل في نحو (٤) هذه المُثُل لجاز . قال سيبويه : وإن شئت أظهرتَ (٥) الفعل .

ولا يجوز عند (٦) عدم الاظهار إلاّ نصب التّالي على أنه خبر كان . وربما يجوز فيه الرفع والجرّ . فالأول إذا حَسُن هناك تقدير : « فيه » ، أو « معه » ، أو نحو ذلك كقولهم : «الناسُ مَجْزِيّون بأعمالهم إن خيْراً فخيرٌ وإن شرّاً فشرٌّ» ، و«المرء مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيفٌ وإن خِنْجراً فَخِنْجَرٌ» ، فانتصاب خيراً وشرّاً ، وسيفاً وخنجراً على تقدير : إن كان العملُ خيراً ، وإن كان المقتول به سيفاً . وارتفاعها على أنها الاسم على تقدير : إن كان في أعمالهم خيرٌ (٧) . وإن كان معه . سيف . أو على تقدير : كان التامة . والأول أوْلى . وهو معنى قولنا : وإضمار الناقصة قبلها أي الفاء (٨) أولى ، أي من التامّة . وعلّله ابن مالك بأن إضمار الناقصة مع النصب متعيّن ، وهو مع الرفع ممكن ، فوجب ترجيحه ليجري الاستعمال (٩) على سَنَنٍ واحد ، ولا يختلف العامل .

ومثاله بعد لو : الإطعام ولو تمراً . فالنصب على تقدير : ولو يكون الطّعام تمراً .

---

(١) قائله : اللّعين المنقريّ .
من شواهد : أوضح المسالك رقم ٩٥ . وشرح شواهد المغني للسيُّوطي ص ٥٨ . الأشمونيّ ١ : ٢٤٢ .

(٢) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ٩١ .

(٣) قائله مجهول . انظر الدرر ١ : ٩١ .

(٤) كلمة : « نحو » سقطت من ط .

(٥) أ : « لظهرت » باللام ، تحريف .

(٦) ب : « عندهم » مكان : « عند » . تحريف .

(٧) ب : « أخيراً » بالنصب . تحريف .

(٨) ط : « أي الناقصة » مكان : « أي الفاء » . تحريف .

(٩) ط : « الاستعمالان » .

والرفع على تقدير : ولو يكون [١] عندكم تمرٌ [٢] ، أو على تقدير : كان تامّة [٣]

فإن لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالأبيات السابقة . ومثّله سيبويه بقولك : امْرُرْ بأيّهم أفضل إنْ زيداً ، وإن عمْراً .

والثاني : بعد «إنْ» فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت إنْ بـ «لا» أم لا، كقولهم : مررت برجل صالح إنْ لا صالحاً [٤] فطالحٌ . وامرر بأيهم أفضل إن زيداً [٥] وإن عمراً ، « فصالح » ، و « زيد » بالنصب على تقدير : إنْ لا يكن [٦] صالحاً ، وإن يكن زيداً .

وحكى يونس فيه: الجرّ على تقدير : إن [٧] لا أمرّ بصالح ، أو إلا أكن مررت بصالح فقد [٨] مررت بطالح . وأجازه في « زيد » على تقدير : إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو . فوافقه ابن مالك على اطّراده . وقصره غيرهما [٩] على السّماع ، لأن الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس .

قال أبو حيّان: والصواب مع الجمهور لِما في الأول من التكلف ، ولم يسمع مثل ذلك بعد « لو » أصلاً .

وقولي : وجعل تالي الفـــاء إلى آخره أشرت به إلى أن قولهم : « فخير » من المثال السابق يجوز فيه أيضاً الرفع والنصب . والأول أرجح ، لأن المحذوف معه شيء واحـــد وهو المبتدأ ، ومع النصب شيئان ، ولأن وقوع الاسميّة بعد فاء الجزاء أكثر . والتقدير في الرفع ، فالذي يجزى به خير . والنصب على حذف كان واسمها ، أي كان الذي يجزى به خيراً ، أو على الحال ، أي : فهو يلقاه خيراً ، أو على المفعول [١٢٢] بفعل لائق ، أي فهو « يجزى » أو « يعطي » خيراً .

---

(١) أ : « ولو يكن » ، تحريف . (٢) ب « تمراً » بالنصب ، تحريف .

(٣) أ : « أو على كان التّامّة » بإسقاط كلمة : « تقدير » .

(٤) أ فقط : « إن لا صالح فطالح » بالرفع .

(٥) في النسخ الثلاث : « إن زيد » و« إن عمرو» بدون ألف في آخرهما تدل على نصبهما . والأسلوب يعيّن النصب .

(٦) أ ، ب : « إن لا يكون » .

(٧) من قوله : «إن لا أمر بصالح » إلى قوله : « إن مررت بزيد » سقط من أ .

(٨) ب : « وبعد » مكان : « فقد » تحريف . (٩) أ ، ب : « غيره » .

وعُلِم من ذلك أنّ في مسألة : « إن خيراً فخير »[١] أربعة أوجه : أحسنها نصب الأول ، ورفع الثاني . وأضعفها عكسه . وبينهما نصبُهما، ورفعهُما .

ثُمّ قال الشّلَوْبين : إنهما متكافئان ، لأن ما في نصب[٢] الأول من[٣] الحسن يقابله قبح رفعه[٤] ، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه[٥] .

وقال ابن عصفور : بل رفعهما أحسن ، لقلّة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما .

القسم الثاني : ما يجوز بقلّة[٦] ، وذلك في ثلاث صور : الأولى والثانية : بعد هلا ، وألا . قال أبو حيان : يجري مجرى (لو) غيرها من الحروف الدالّة على الفعل إذا تقدّم ما يدل عليه ، لكنه ليس بكثير[٧] الاستعمال .

الثالثة بعد لدن كقوله :

٤١١ – • من لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائِها[٨] •

اي من لد أن كانت شَوْلاً . والشَّوْل بفتح المعجمة : التي ارتفعت ألبانها من النُّوق . واحدها : شائلة ، أو شائل . وإتلاؤها :[٩] أن يتلوها أولادها .

وقولي : ونحوها ، وقول التسهيل : « وشبهها » مثاله قوله :

٤١٢ – أزمانَ قومي والْجَمَاعَةَ كالّذي
لزم الرِّحالةَ أن تَميل مميلا[١٠]

---

(١) أ فقط : « إنْ خيراً فخيراً » بنصب الكلمتين .
(٢) ط : « نصبه » . (٣) كلمة : « من » سقطت من ب .
(٤) أ : « لأن ما في نصب الأول من القبح يقابله حسن رفعه » .
(٥) « وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه » سقط من أ .
(٦) ب : « نقله » بالنون ، تحريف . (٧) ب فقط : « بكثرة » .
(٨) قائله مجهول .
من شواهد سيبويه ١ : ١٣٤ ، وأوضح المسالك رقم ٩٦ . والخزانة ٢ : ٨٤، والأشموني١ : ٢٤٣.
(٩) أ ، ب : « وإيلاؤها » ، تحريف .
(١٠) للرّاعي . من شواهد سيبويه ١ : ١٥٤ ، وروايته : « منع » مكان : « لزم» . والتسهيل ص ١٠٠، والخزانة ١ : ٥٠٢ . وأوضح المسالك رقم ٩٨ .

قال سيبويه : أراد : أزمان كان قومي مع الجماعة .

القسم الثالث : ما يجب . وذلك في صورتين :

الأولى : بعد أن المصدرية إذا عوّض منها « ما » كقوله :

٤١٣ – • أبا خُراشَة أمّا أنْت ذَا نَفَرٍ [١] •

أي : لأن كنت ، فحذف اللام اختصاراً ، ثم « كان » كذلك ، فانفصل الضمير وجيء بـ « ما [٢] » عوضاً عنها. والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه . والمرفوع بعد « ما » [٣] اسم كان . والمنصوب خبرها . هذا هو الصحيح في المسألة .

وبقي فيها أقوال أُخَر . فزعم بعضهم : أن كان المحذوفة فيها تامة ، والمنصوب حال .

وزعم أبو عليّ وابن جنيّ : أن (ما) هي الرافعة الناصبة ، لكونها عوضاً من الفعل فنابت منابه في العمل . وزعم المبرّد : أن (ما) زائدة لا عوض ، فيجوز إظهار كان معها نحو : أمّا كنت منطلقاً انطلقت .

ورُدّ بأن هذا كلام جرى مجرى المَثَل ، فيقال كما سمع ، ولا يغيّر ، وليس هذا المَوْضع من [٤] مواضع قياس زيادة (ما) .

الثانية : بعد « إنْ » الشرطية إذا عوّض منها « ما » ، وذلك قليل بالنسبة للأول كقولهم : افعل هذا إمّا لا ، أي [٥] إن كنت لا تفعل غيره . وقول الراجز :

---

(١) للعباس بن مرداس الصحابيّ . وعجزه :

• فإنّ قَوْمِيَ لم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ •

من شواهد سيبويه ١ : ١٤٨ ، وابن عقيل ١ : ١١٨ وأوضح المسالك رقم ٩٧ ، والأشموني ١ : ٢٤٤ .

(٢) ب : « بها » مكان : « ما » ، تحريف .

(٣) أ ، ب : « بعدها » مكان : « بعدما » تحريف .

(٤) « من » سقطت من أ .

(٥) من قوله : « أي إن كنت » إلى قوله : « أي إن كنت لا تجد غيرها » سقط من أ .

٤١٤ – أمرعت الأرض لَوَ انّ مـالا لَوْ أنّ نُوقاً لك أو جِمَـالا
أوثَلَّةً من غَنَمٍ إمّالا [١]

أي : إن كنت لا تجد غيرها ، و (ما) عوض من كان .

وإنما كان هذا قليلاً لكثرة الحذف . ولا يحذف مع المكسورة معوضاً منها (ما) إلاّ في هذا .

ولو قلت [٢] : إمّا كنت منطلقاً انطلقت كانت (ما) زائدة لا عوضاً [٣] . ولا يجوز : إما أنت منطلقاً انطلقت بحذف كان .

[حذف نون كان]

(ص) : ويحذف نونها [٤] ساكنة جزماً ، والتامّة أقلّ ما لم يوصل بضمير أو ساكن خلافاً ليونس .

(ش) : يجوز حذف نون كان تخفيفاً بشروط :

أن يكون من مضارع . بخلاف الماضي والأمر . مجزوماً [٥] بالسكون . بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف .

وألاّ توصل بضمير نحو : «إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسلّطَ عليه [٦]» ، ولا بساكن [٧] نحو : «لم يكن الّذين كفروا [٨]» . مثال ما اجتمعت فيه الشروط :

«ولَمْ أَكُ بَغِيّاً [٩]» ، «لَمْ نَكُ من المُصَلّين [١٠]» ، «ولا تَكُ في ضَيْقٍ [١١]» ، «فلم يَكُ يَنْفَعُهُم [١٢]» .

وسواء في ذلك الناقصة كما مثّلنا ، والتّامة لكن الحذف فيها أقل نحو : «وإنْ تَكُ حَسَنَةٌ [١٣]» بالرفع .

---

(١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ١ : ٢٤٥ .
(٢) ب : «الوقت» مكان : «ولو قلت» ، تحريف . وفي أ : «لو» بدون واو .
(٣) ب : «لا عوض» بالرفع . تحريف . (٤) ط فقط : «لامها» مكان : «نونها» .
(٥) ط فقط : «مجزوم» بالرفع .
(٦) انظر : صحيح البخاري : «كتاب الجنائز» باب ٨٠، وكتاب : «الجهاد» باب ٧٨ .
(٧) ب : «ولا ساكن» بإسقاط باء الجرّ .
(٨) البيّنة ١ . (٩) مريم ٢٠ . (١٠) المدّثر ٤٣ . (١١) النّمل ٧٠. وقد سقطت من ط .
(١٢) غافر ٨٥ . (١٣) النساء ٤٠ .

قال أبو حيّان : وحذف هذه النون شاذّ في القياس ، لأنها من نفس الكلمة ، لكن سوّغه كثرة الاستعمال ، وشبَهُ النون بحروف العلّة . وإنما لم يجز عند ملاقاة الضمير ، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله ، كما ردّ نون « لَدُ [١] » إذا أضيفت إليه ، فقيل : « لدنه » ، ولا يجوز : لده . ولا عند الساكن . لأنها تحرّك حينئذ ، فيضعفُ الشّبه .

وأجاز يونس حذفها مع الساكن . ووافقه ابن مالك تمسّكاً بنحو : قوله :

٤١٥ — لم يَكُ الحقُّ سِوَى أنْ هَاجَهُ رَسْمُ دارٍ قد تَعفّتْ بالسُّرَرْ[٢]

وقوله :

٤١٦ — • فإن لم تَكُ المرآة أبدت وَسَامَةً [٣] •

وقوله :

٤١٧ — • إذا لم تَكُ الحاجات من هِمّة الفتى [٤] •

والجمهور ، قالوا : إن ذلك ضرورة ، ومـا قاله ابن مالك : من أن النون حذفت للتخفيف ، وثقل اللفظ ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشَدّ ، فيكون الحذف حينئذ أوْلى.

ردّه [٥] أبو حيان : بأنّ التخفيف ليس هو العلّة ، إنما العلة كثرة الاستعمال مـع شبهها [١٢٣] بحروف العلة ، وقد ضعف الشّبه كما تقدم ، فزال أحد جزأيها ، والعلّة المركّبة تزول بزوال بعض أجزائها .

---

(١) ط فقط : « لدن » .

(٢) نسبه في الدرر ١ : ٩٣ إلى حسيل بن عرفطة شاعر جاهلي . وفي أ : « قد تقفى » بالقاف والفاء . وفي ب : « قد نقض، وفي ط : « قد يقعن » كله تحريف .

(٣) لابن صخر الأسدي ، وعجزه :

• فقد أبدَتِ المِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ •

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٩٩ ، وابن عقيل ١ : ١١٨ والأشموني ١ : ٢٤٥ .

(٤) قائله مجهول . وعجزه :

• فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عنه عَقْدُ التَّمائِمِ •

وانظر الدرر ١ : ٩٣ .

(٥) ط فقط : « وردّه » بالواو .